

المفاضلة الصيائية في الصرافة العربية¹

عبد المجيد الزهير

Azouhir Abdelmajid

جامعة ابن زهر - أكادير

ملخص

يعالج هذا المقال أوجه الإخراج الصوتي لهيكل الكلمات في الصرافة العربية بمقاربة تفاضلية. ويُفترض أنّ للكلمات صيغا تحدها قيود صيائية وصرافية كلية متفاعلة على وجه من الترتيب خاص بالعربية. وتلك معالجة تمكّن من تجاوز الكثير من النتائج غير الطبيعية للتحليل الاشتقاقي للصراف العربي، وإقامة أدلة كافية على الأمثلة الصيائية في تمثيل الوحدات الصرافية. وتعتبر قضايا التكسير الصرفي ونسبة ثقل بعض البنيات الصوتية وحدود الكمية العروضية مواضيع مفيدة لبلورة أفكار جديدة عن المفاضلة الصيائية في الصرافة العربية.

Abstract

This article deals with phonological optimality in Arabic word templaticity. Word templaticity is addressed here on the basis of universal violable interacting phonological and morphological constraints rather than on lexical predefined templates. Morphophonological interface problems such as morpheme nonconcatenation, structure markedness and prosodic quantity are best understood in a non-serial analysis as revealing aspects of the phonological make up of words.

Keywords: Arabic morphology, word templaticity, phonological optimality, morpheme nonconcatenation, prosodic quantity, markedness

¹ أشكر إدارة المجلة الدولية للسانيات العربية على ترحيبها بنشر هذا العمل، كما أشكر محكّمين بالمجلة على ملاحظاتهم الدقيقة واقتراحاتهم القيمة. الشكر موصول للأستاذين عبد الرحيم حيمد والبشير التهالي على تفضلهما بقراءة الصيغة الأولى وتقويمها، وللاستاذين عبد اللطيف معزوز وحسناء قادمي على إسهامهما في الإخراج الأمثل للصيغة النهائية. شكرا للمشاركين في ندوة "التراث اللغوي ودوره في بناء تصور لساني حديث" بجامعة فاس سايس شهر أبريل 2015، على مناقشتهم المفيدة. وإنني إذ أجدد شكري وتقديري لكل هؤلاء، أتحمّل، وحدي، مسؤولية ما تبقى من أخطاء.

1. المقدمة

شهدت نظرية تكوين الكلمة تطورا مطردا في اتجاه بناء نموذج أكفى لتفسير أوجه التفاعل الصرفي الصيائي في النحو. ولقد سادت المراحل الأولى للبرنامج تصورات اشتقاقية اعتمدت أوصافا من القواعد السلوكية، أو أنساقا من المبادئ العامة، أو أنظمة من قيود السلامة تتحكم بطرائق تحويلية تردّ بموجبها أبنية محققة إلى أبنية مجردة مفترضة (أنظر مثلا: بريم (1970)، ومكارتى (1981)، ومكارتى وبرانس (1986)، وبارادى (1988)، إلخ..). إلا أن ظهور نظرية المفاضلة (برانس وسمولونسكى (2004/1993)، ومكارتى وبرانس (1993أ، ب) حول الاهتمام من البناء السلوكي للكلمة إلى المفاضلة بين أوجهها التمثيلية الممكنة. وهذا تحول يعكس تحولا في تصور بنية النحو نفسه، إذ صار جهازا توليديا ذا مستوى تمثيلي واحد تقوم فيه قيود كلية متفاعلة، على أساسها يُنتقى الوجه الأمثل لتضام الصُرِّفات وتمثيلها الصوتي في الكلمات. ولئن كانت البنى التقديرية في النماذج الصرفية الاشتقاقية، كما في التراث الصرفي العربي، بمثابة موجّهات منطقية تصاغ على أساسها قواعد صرفية / صيائية تسمح باتخاذ كلمات أشكال غير التي تقررها صيغها المعيارية، فإنه لا تخلو تلك النماذج من أصول التقييد والمقارنة والتفضيل، غير أنها ظلت مجرد أدوات مساعدة في البناء الاشتقاقي للكلمات.

نقترح، في هذه الورقة، معالجة تفاضلية للإخراج الصوتي للكلمات في الصرافة العربية، ونستدل فيها على أمرين اثنين: الأول دفع فرضية الصيغ التقديرية والبناء الاشتقاقي للكلمات (الفقرة 2)؛ والثاني تثمين أصول التقييد والمقارنة والتفضيل في إطار فرضية الميزان المعمّم (*generalized template*)، بحيث تُغني القيود الصيائية والصرفية الكلية، في التنبؤ بأشكال الكلمات، عن افتراض صيغ معيارية قبلية غير مبررة (أنظر الفقرة 3. والفقرة 4). وبما أنّ قضايا التفاعل الصرفي – الصيائي أكبر من أن يحيط بها مقال، فإننا ننصرف إلى تحليل بعض قضايا التفسير الصرفي في الفقرة 4، وإلى تحليل قضايا تتصل بتقييد صفة العلة في الفقرة 5، وقضايا تتصل بتقييد الكمية العروضية في الفقرة 6، ثم الخاتمة في الفقرة 7.

2. بناء الكلمة في النماذج الاشتقاقية

1.2 الفرضية الاشتقاقية

تعود ألفاظ الكلمات، في النماذج الصرفية الاشتقاقية، إلى أصول مقدرة تخصّصها المعلومات الصرفية والصوتية اللازمة لقيام تلك الكلمات، وهي معلومات لا يمكن التنبؤ بها بوجه من أوجه التخصيص الصرفي - الصيائي. قد تفارق ألفاظ كلمات أصولها المقدرة، إلا أن ذلك يمكن توقعه من طريق عمليات صرفية -

صياتية يمكن وصفها بقواعد تؤمن اشتقاق تلك الألفاظ من تلك الأصول. فإذا كان التمثيل الصوتي / المحقق لكلمة مثل: [كوتيب kutib]² "كُتِب"، يطابق تمثيلها الصياتي/المقدر: /كوتيب/، فالأمر يختلف بالنسبة لكلمة مثل: [قي:ل] "قيل"، إذ فارق تمثيلها الصوتي تمثيلها الصياتي: /قوويل/ "قُول"، بفعل عمليات صرافية – صياتية لازمة حملت، على وجه من الترتيب، البنية المقدرية إلى البنية المنطوقة، كما في التمثيل (1) المستفاد من مبادئ المقاربة الخطية في بريم (1970) Brame :

(1) المقاربة الخطية:		
تمثيل صياتي:	/ق و و ي ل/	/ك و ت ي ب/
حذف حرف العلة:	ق و ي ل	—
مماثلة مصوتية:	ق ي ي ل	—
انصهار(مد) مصوتي:	ق ي: ل	—
تمثيل صوتي:	[قي:ل]	[كوتيب]

تفسر العمليات الصوتية المرتبة في (1) البناء الاشتقاقي للخروج [قي:ل] انطلاقاً من الدخل /قوويل/؛ وهي عمليات لا تجري على الدخل /كوتيب/، لكونه لا يوفر الأوصاف البنيوية اللازمة لإجرائها، فيشتق الخروج [كوتيب] على نحو تلقائي.

ولما تعين أن تقدم كل نظرية صرافية جواباً عن الكيفية التي بها تأتلف الصُرُيفات (morphemes) لإنشاء الكلمات، فإن المقاربة الخطية في (1) لا تقول شيئاً عن ذلك. فهي تنطلق من بنيات تمثيلية وقد انتلفت فيها الصُرُيفات على نحو غير مبرر: ائتلف، في التمثيلين /قوويل/ و/كوتيب/ صُرُيف البناء لغير الفاعل /وي/ وصُرُيف الجذر: /ق و ل/ في الأول، و/ك ت ب/ في الثاني، ولا يُعلم كيف تخللت عناصر الصُرُيف الأول عناصر الصُرُيف الثاني ! يعد هذا تحدياً للمقاربة الخطية ونتائجها في تحليل اللغات ذات النظام الصرفي التكميري مثل العربية، التي تنكسر فيها بنيات الصُرُيفات فيتخلل بعضها بعضاً. نسجل هذا بينما تجري الأمور في اللغات ذات النظام الصرفي التصحيحي، مثل الفرنسية والإنجليزية، على نحو مختلف؛ حيث تأتلف الصُرُيفات، في الكلمة، خطياً كما في الكلمة الانجليزية « worker » (عامل)، التي ألحقت فيها لاصقة اسم الفاعل /er/ بالأصل /work/ كما تبينه المعقوفات في [er][work].

² نعتمد التدوين الخطي للمعطيات، حيث تتوالى الصوامت والمصوتات بما يعكس علاقات السبق الزمني بينها وفق اقتراح في المدلاوي (2002). وتنبئ، في ذلك، رموز الحروف الأبجدية العربية، إلا ما يخص الرموز الآتية، حيث استحدثت رموز للمصوتات وأخرى لحرفي العلة كما هي في المدلاوي (المرجع نفسه): /و/ للواو، و/ي/ للياء، و/ا/ للفتحة، و/و/ للضمة، و/ي/ للكسرة. واستحدثت رموز أخرى للمصوتات الطويلة تمثل فيها صفة الطول بنقطتين بين يدي المصوت الطويل كما في الأبجدية الصوتية الدولية: /ا:/ للفتحة الطويلة، و/و:/ للضمة الطويلة، و/ي:/ للكسرة الطويلة. يمثل التضعيف بعلامة الشدة فوق الحرف المضعف /-/، ويمثل للإمالة نحو الكسر بوضع كسرة أسفل المصوت الممال (/ / مثلاً)، وبوضع ضمة على المصوت الممال نحو الضمة (/ / مثلاً). يوضع التمثيل الصياتي/المقدر بين خطين مائلين /.../، بينما يوضع التمثيل الصوتي/المحقق بين معقوفين [...].

من جملة تلك العمليات الصيائية حذف الحروف الصوتية. فحذف حرف صوتي، مثل حرف الواو: /و/، في /قوويل/، يقتضي تمكّنه في مرحلة أولى، خطيا كان التمكّن أم تنضيديا؛ وبعد التمكّن يكون الحذف في مرحلة لاحقة من الاشتقاق! فإذا تعين حذف حرف صوتي من بنية تمثيلية، فإنه لا مسوغ لتمكّنه في أصل الاشتقاق. وهذا أمر تلزم معالجته في باب التمثيل الصوتي للوظائف الصرافية، لكن النموذج لا يقول شيئا عن ذلك.

ثم إنه لا يوجد في النموذج ما يبرر حصول العمليات الصيائية المختلفة. لماذا وجب حذف الواو، مثلا، وقد تمكن في /قوويل/؟ ومثل الحذف المماثلة: لماذا، مثلا، تماثل الضمة: /و/، الكسرة: /ي/، وليس العكس في التمثيل البياني /ق و ي ل/؟ قد يُعترض على هذا الكلام بالقول: إن لكل عملية صيائية سببا يحدده وصفها البنيوي؛ غير أنه لا شيء يمنع توقع عمليات صيائية مختلفة بوصف بنيوي واحد، أو توقع عملية واحدة بأوصاف بنيوية مختلفة! وقد يذهب البعض إلى أن التمثيلات الصيائية يجب أن تكون مقيدة بقيود سلامة التكوين الصوتي، ومتى سُجّل خرق لقيد من تلك القيود تكون عملية صيائية طريقة في اللغة لتصحيح ذلك الخرق (أنظر بارادي (1988) Paradis). نقول: لماذا يسمح نموذج مثل هذا بخرق قيد وجب إشباعه؟ ثم إن اللغات تظهر من الوقائع ما يشكل استثناء، فلا تجري عليها العمليات الصيائية المتوقعة؛ من ذلك عملية تقصير المصوت الطويل في العربية، أو ما يعرف في التراث الصرفي بحذف الساكن الأول عند التقاء ساكنين (الاستراباذي، شرح الشافية، ج. 2، ص. 210-212): يحصل ذلك في نحو [يَاقُولنا] "يَقُلن" من /يَاقُولنا/ "يَقُولن"، إذ صارت الضمة الطويلة ضمة قصيرة، ولا يحصل في نحو [مَآ:دَاتون] "مَادّة"، مع أن القيد واحد: لا يجتمع لمقطع نواة طويلة وقفل⁴. يعني هذا أن بنية صوتية قد تخرق قيود السلامة دون أن تعدد اللغة إلى تصحيحه في مستوى من المستويات التمثيلية للاشتقاق.

هناك مشكل آخر يتصل بترتيب العمليات الصيائية في المستويات الاشتقاقية. فكل ترتيب في الأشياء يقتضي تعاقبا معلوما في الزمن. يعكس هذا، على الأقل، جزءا من معرفتنا بالعالم الطبيعي. لكن ترتيب الوقائع الصيائية في الصرافة الاشتقاقية يرتبط بمفهوم، غير حقيقي، للزمن أسماه راسل كيفين Russell (1997:107) الزمن الافتراضي. وهذا تعقيد لا اعتقد أنه ينسجم وبساطة الاكتساب اللغوي عند الأطفال.

⁴ المقصود هنا، تقييد المقاطع من حيث الخفة والثقل. أدنى ما يكون عليه المقطع الخفيف وقّع (mora) واحد: (م.م.)، وهو النواة البسيطة، كما هي المقاطع الثلاثة من [كو.تي.با] "كُتِبَ"، حيث تفصل النقط بين المقاطع. وأقصى ما يكون عليه المقطع الثقيل وقعان: (م.م.م.)، وهما إما نواة بسيطة + قفل، أو نواة مديدة، من غير قفل، كما هما المقطعان في [تاغ.دو:] "تغدو" على التوالي (أنظر، مثلا، مكارتي وبرانس (1990) McCarthy & Prince). وإذا ما أدّت عملية صرافية، من قبيل إصاق "نون الغائبات" في /يَاقُول + نا/ "يَقُولن" إلى مقطعة غير سليمة إذ تجاوزت قيد المقطع الثقيل في المقطع */...قو:ل.../، تُعاد مقطعة بعض الحروف الصوتية على وجه يصون ذلك القيد، فيتم تقصير نواة المقطع الثقيل في الخرج [يَاقُولنا] "يَقُلن". سوف نراجع التحليل الاشتقاقي لقصر النواة الطويلة في الفقرة 6.2.

أما الميزان الصرفي، فإنه، وإن كان يحدد، قبلاً، ما ينبغي أن تكون عليه الكلمة من حيث سكناتها وحركاتها، تسمح الصرافة الاشتقاقية بتجاوزه، فتضاف إليه أحياناً كما في ميزان [عيركاب] "اركب" (س ح س ح س ح س) من /ركاب/ "ركب" (س ح س ح س)، أو تُزال كما في ميزان [بيعتو] "بعث" (س ح س ح س ح س) من /بأباعتو/ "بيعت" (س ح س ح س ح س ح). إن الميزان الصرفي بهذا المفهوم، أو بالمفهومين المشار إليهما في الهامش³، لا يوفر أسساً تمثيلية كافية لتوقع أشكال بعض مظاهر التفاعل الصرفي الصوتي، مثل تكسير الجذر بالضمة في باب "قلت" أو تكسيره بالكسرة في باب "بعث"، ومثل مد المصوت في نحو "قال" و"قيل"، ومثل التضعيف في نحو "كُتِبَ" و"مَدَّ". إذا كان الأمر كما ذكرت، فالأخلق بالحال تفسير الهيئات الصوتية للكلمات دون افتراض موازين غير ملزمة.

تلك ملاحظات تكفي، في نظرنا، لوصف النماذج الصرافية الاشتقاقية بغير الكافية لتفسير الإخراج الصوتي للكلمات. ونقترح، في ما تبقى من هذا العمل، مقارنة الأمر من وجهة نظر غير اشتقاقية، في إطار **نظرية المفاضلة**⁵، مقارنة من شأنها التأسيس لفهم أفضل، قائم على التقييد والمقارنة والتفضيل، لأوجه التفاعل الصرافي الصيائي في العربية، وفي غير العربية.

3. نظرية المفاضلة

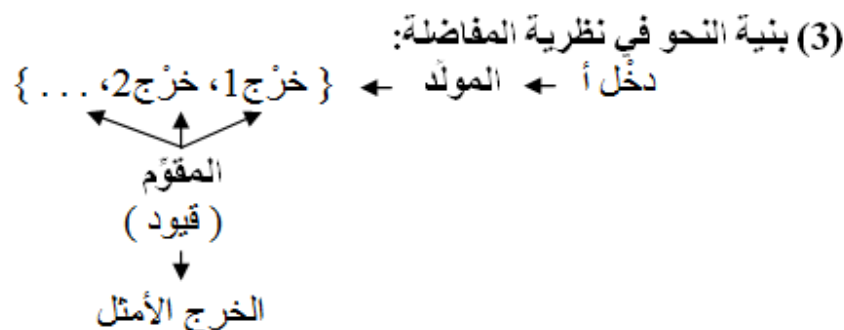
3.1 مقدمات النظرية

تقوم نظرية المفاضلة⁶ (*Optimality Theory*) على تصور جديد للربط بين الخرج ودخله. فإذا كانت النماذج الاشتقاقية، من قبيل ما تقدم في (1) و(2)، تبني الخرج، انطلاقاً من الدخل، عبر مراحل تسوغها، زعماً، عمليات صرافية - صيائية، فإن نظرية المفاضلة تربط الخرج بدخله ربطاً مباشراً توجهه

⁵ نتحدث، هنا، عن الصيغة المعيارية لنظرية المفاضلة، المفاضلة المتوازية، مع العلم أن صيغة أخرى للنظرية تعتمد المفاضلة الاشتقاقية، أو ما يعرف بالتسلسل التناسبي (*Harmonic Serialism*)، كما في مكارتي (2010) وباتر (2012)، وأعمال أخرى، حيث تعتمد سلاسل من الخرج المرشحة، ولا يُسمح لدالة المولد إلا بتغيير واحد لدخل كل سلسلة، ويكون خرج كل سلسلة دخلاً للسلسلة الموالية، وهكذا إلى أن تُستنفد التغييرات الممكنة، فيكون دخل السلسلة الأخيرة خرجاً. نعتمد، في هذا العمل، الصيغة غير التسلسلية لنظرية المفاضلة وقد أثبتت دراسات كثيرة لا كفاية الصيغة الاشتقاقية (أنظر، مثلاً، كوريسو (2016)، وباي باتريك (2011)، والمراجع ذات الصلة فيهما)، ثم إنه لا يوجد في ما نحن فيه ما يدعو إلى تجاوز فرضية المفاضلة المتوازية.

⁶ نقترح مصطلح "نظرية المفاضلة" ترجمة للمصطلح الإنجليزي «*Optimality Theory*» بناءً على اقتراح للأستاذ محمد المدلاوي نصح به طلبته. وظهر المصطلح لأول مرة في أطروحة نورة الأزرق (2004)، وفي أطروحة الزهير (2005)، وهما الأطروحتان الأوليان المنجزتان في إطار نظرية المفاضلة بالعربية في ما نعلم. هناك مصطلحات أخرى، بعضها موفق مثل مصطلح "نظرية الأمثلة"، وبعضها غير موفق مثل مصطلح "نظرية المثلية"، ومصطلح "النظرية المثلى"، إلا أننا نفضل مصطلح "نظرية المفاضلة" نتمينا للوظيفة الجديدة للنحو، ألا وهي المقارنة بين الخرج (جمع "خرج") الممكنة والمفاضلة بينها.

قيود جودة التكوين؛ وهي قيود كلية قابلة للخرق، تُحوسب الخرج، باعتباره التمثيل السطحي الأفضل، ضمن تمثيلات سطحية أخرى ممكنة، للدخل؛ والدخل شكل تحتي يمثل فيه لخصائص معجمية غير مقيدة. ظهرت الأفكار المؤسسة للفرضية التفاضلية في برانس وسمولونسكي (1993/2004) Prince & Smolensky، ومكارتي وبرانس (1993 a; b) McCarthy & Prince؛ واقترح مكارتي وبرانس McCarthy & Prince (1995) صيغة مطورة لتلك الأفكار. يمكن للقارئ أن يطلع على نظرية المفاضلة وكيفية اشتغالها، في أعمال تقديمية وبيداغوجية من قبيل: أركانجولي (1997) Archangeli، وراسل (1997) Russell، وكاكر (1999) Kager، ومكارتي (2002)؛ (2007). يتخذ النحو، في نظرية المفاضلة، البنية الآتية:



في النحو دالتان اثنتان أساسيتان (functions): دالة المولّد (Generator)، ودالة المقوّم (Evaluator). يولّد المولّد، انطلاقاً من مقولات صوتية ودلالية ينتقيها الدخل، كلّ الأشكال التمثيلية الممكنة، مرشحاً إياها لتكون خرجاً لذلك الدخل. وتخضع تلك الأشكال المرشحة، في خطوة واحدة، لتقويم تفاضلي بناء على مسطرة قيود متفاعلة، ينتقي بموجبها المقوّم المرشح الأقل خرقاً، أو الأكثر إشباعاً، لتلك القيود، باعتباره الخرج الأمثل (Optimal Output) للدخل⁷.

تجدر الإشارة، هنا، إلى أن الخرج الأمثل، في مفاضلة ما، لا يكون كذلك باعتباره الشكل التمثيلي الأكمل الذي يشبع كل القيود، على ما يقتضيه شرط سلامة التكوين في نماذج صيائية لا تسمح بخرق قيود السلامة، كما في نظرية القيود وطرائق التصحيح مثلاً (بارادي (1988) Paradis)؛ فهذا سوء فهم أسماء مكارتي وبرانس (1994:2) McCarthy & Prince مغالطة الكمال (the fallacy of perfection)؛ بل

⁷ هذه بنية للنحو كنا اقترحنا، في الزهير (2005)، تعديلها بما يجعل مكوني المولّد والمقوّم مكوناً واحداً أسميناه: المولّد-المقوّم؛ وهو نظام من القيود يضطلع بتوليد الخرج وتقويمها في خطوة واحدة. كان ذلك اقتراحاً مكن من التخلص من مولّد منفصل لا يُعلم شيء عن بنيته الداخلية ولا عن كيفية اشتغاله. سنكتفي، في هذا العمل، بالبنية التقليدية، ونرجى مناقشتها إلى أن نخصص له عملاً آخر.

الخرج الأمثل في الأشكال التمثيلية الممكنة للدخل هو أحسنها إشباعاً لقيود النحو (مكارتني وبرانس (1995)). وبما أن النحو يسمح بخرق قيوده، فإنه لا يخلو خرج من خرق قيد أو أكثر، ثمة لإشباع قيد أو أكثر، وأمثلة الخروج المرشحة أقلها خرّقا، وأحسنها إشباعاً، لتلك القيود.

هناك حاجة إلى صنفين من القيود لتفسير العلاقة غير الاشتقاقية بين الدخل وخرجه: **قيود العينية** (*Faithfulness constraints*) و**قيود الثقل**⁸ (*Markedness constraints*). قيود العينية بمثابة حراس الدخل، على سبيل التشبيه في برانس وسمولونسكي (2002:2) Prince & Smolensky، تعمل على تمكين عناصره في الخرج من غير زيادة أو نقصان، أو تصرف في البنين، أي أنها تمنع إجراء أي نوع من العمليات على الدخل. أما قيود الثقل، فهي بمثابة هيئة للدفاع عن الخرج، تصف تشكيل بنيته وتعمل على تخفيفه، فتسمح بالتصرف بما يحقق ذلك التخفيف على الوجه الأمثل.

(4) العينية:

عناصر الدخل هي عينها عناصر الخرج، وعناصر الخرج هي عينها عناصر الدخل.

(5) الثقل:

لا يضم الخرج بنيات ثقيلة.

إذا كانت قيود العينية تنصّ على تطابق عدد الأحرف الصوتية بين الدخل والخرج، كما في الربط بين الدخل: {سمع، /، /، أمر} (جذر صامت + فتحة + صريف الأمر)، والخرج: [سماع] "سمع"، فإن قيود الثقل تقوض ذلك التطابق مفضّلة بنية للخرج لا يكون فيها صدر المقطع مركّباً من صامتين اثنتين كما هو حاصل في الخرج المطابق [سماع]. فالصدر المركب أثقل من الصدر غير المركب، ويتعين تحري الخفة المنصوص عليها في قيود الثقل بجعل صدر المقطع مفرداً غير مركّب، فيسمح النحو، ضمن خيارات ممكنة، بإقحام حرفين صوتيين إضافيين يتيحان مقطّعة يكون فيها صدر كل مقطع مفرداً غير مركب كما في الخرج المفضّل/ الأمثل: [ء ي س ماع] "اسمع"، حيث النقطة فاصل بين مقطعين. فالهمزة /ء/ والكسرة /ي/ حرفان صوتيان مقحمان في الخرج الأمثل: [ءيسماع]، لا يتبعان للدخل: {سمع، ا، أمر}، أي أن ثمة إخلالاً بالتطابق المطلوب بين الدخل وخرجه، لكنّه إخلال ضروري به تحصّل للخرج الأمثل صفة من صفات الخفة، مقابل

⁸ نفصل ترجمة مصطلح "Markedness" بمصطلح "ثقل"، وهو مصطلح متأصل في التراث اللغوي العربي من خلال مناقشة قضايا لغوية مختلفة بعنّي الخفة والثقل (أنظر، على سبيل المثال، خصائص ابن جني ج.1، ص.101-115؛ ج.2، ص.262، ص.397)، وإن كانت الترجمة الحرفية "وسم" أو "موسومية" تفي بالغرض.

ثقل أي خرج منافس، من حيث البنية التمثيلية موضوع المفاضلة، وإن كان خرجا يحفظ صفة التطابق مع الدخل (أنظر الفقرة 4.2).

الإخلال بقيد العينية ثمن يؤديه الخرج الأمثل، بالضرورة، لأجل صَوْن قيد الثقل. ويعني هذا اختلاف القيد من حيث القوة والأولوية في النحو. يُمثَّل لاختلاف قوة القيود وأولويتها، في الأوافق التمثيلية لنظرية المفاضلة، بترتيب تلك القيود ترتيباً سلمياً يسود فيها القيدُ القوي القيدَ الضعيف كما في (6)، حيث يمثل الرمز "«" علاقة السيادة بين القيدين.

(6) الترتيب السلمي لقيدي العينية والثقل الثقل « العينية

يسود قيد الثقل، في السلم (6)، قيد العينية، والقيد السائد أقوى من القيد المسود، فوجبت له أولوية الإشباع في النحو. إذا كان خرق بعض القيود لا مفر منه في المفاضلة، فإنَّ خرق قيد مسود أسفل السلم يعدُّ أهون من خرق قيد سائد أعلاه، ويعكس هذا جانباً من خاصية الاقتصاد في نظرية المفاضلة، حيث تُؤتى الخيارات الممنوعة، لتجنب خرق القيود السائدة (برانس وسمولونسكي (2004: 32)). ذلك بعض من خصائص اشتغال النحو في نظرية المفاضلة تمثل لها، وفق المواضع التمثيلية للنظرية، في اللوحة (7) حيث يعوض الخط الصلب الفاصل بين القيدين الرمز "«" في السلم (6)، وحيث يسجل كل نجم "*" خرقاً لقيد، ويسم المثلث الداكن الموجّه "◀" الخرج الأمثل:

(7) لوحة المفاضلة:

الدخل:	الثقل	العينية
{سمع، ا، أمر}		
أ. سماع	!	
◀ ب. عيسماع		*

يرتبط الدخل: { /سمع/، /ا/، أمر... }، في اللوحة (7)، بخرجين اثنين مرشّحين للفوز بأمتلية التمثيل خرجاً لذلك الدخل: المرشّح "أ" [سماع]، والمرشّح "ب" [عيسماع]. تُحسَم المنافسة بين الخرجين بانتقاء المرشّح "ب" خرجاً فعلياً للدخل، بناءً على تفاعل قيدي الثقل والعينية في السلم. كلّ خرج مرشّح يخرق قيداً واحداً في النحو: يخرق الخرج "أ" قيد الثقل، ويخرق الخرج "ب" قيد العينية، فتكافأ من حيث خرق القيود، لكنَّ الاختلاف يأتيهما من باب اختلاف القيدين المعنيين بالخرق من حيث القوة والأولوية في النحو. ذلك أنّ لقيد الثقل السائد في السلم أولوية، في النحو، عن قيد العينية المسود تؤهله ليقرر في الفصل بين الخرجين المتنافسين. يخرق الخرج المرشّح "أ" قيد الثقل السائد القوي، وذاك خرق قاتل كما تدل عليه علامة

التعجب "!"، فيُستبعد من المنافسة؛ ولَمَّا كان الخرج المرشح "ب"، في المقابل، يُشبع ذات القيد ولا يخرقه، تؤول إليه المفاضلة فينتقيه النحو خرجا فعليا للدخل، ولا يضره أن خرق قيد العينية المسود، فذاك أهون من أن يخرق القيد السائد. ويعني تظليل الخانتين في آخر اللوحة أن لا دور للقيد الذي تمثلانه في تفضيل مرشح عن مرشح آخر.

كان ذلك تمثيلا مجملا لبعض جوانب اشتغال النحو في نظرية المفاضلة. هَبْ أَنَّ **العينية والثقل** فصيلتان من القيود، فإنه لا يُعلم، من اللوحة (7) وجهُ الثقل الذي تعيّن تفاديه، ولا وجه العينية الذي أمكن تجاوزه، وإن كنا ذكرنا في الفقرة الموالية للتمثيل (5) أَنَّ الأمر يتعلق بثقل صدر المقطع المركب، من جهة، وبعينية الأحرف الصوتية من جهة أخرى. لأجل ذلك، تحدّد القيود الفاعلة، ضمن الفصيلتين، في كل مفاضلة.

3. 2 قيود العينية وتراسل البنيات الصوتية

اقترح مكارتي وبرانس (1995)، (1999)، التمثيل لـ **عينية الدخل والخرج** ضمن نظرية عامة لتراسل البنيات الصوتية (*Correspondence Theory*). يُفسّر تعالق بنيتين صوتيتين، مثل بنية الدخل وبنية الخرج، باعتباره تراسلا يربط عناصر البنية الأولى بعناصر البنية الثانية، ويربط عناصر البنية الثانية بعناصر البنية الأولى. نورد، بتصرف في (8)، الصيغة العامة للنظرية عن مكارتي وبرانس (1995: 14):

(8) نظرية التراسل:

التراسل علاقة ع تربط بين عناصر بنيتين: بنية "ب1" وبنية "ب2"، ويعتبر العنصر "ج"، المنتمي إلى "ب1"، والعنصر "د"، المنتمي إلى "ب2"، متراسلين إذا كان "ج" ع "د".

يقتضي تراسل بنيتين، تراسلا تامًا، أن تكون عناصر بنية هي عينها عناصر البنية الأخرى. خذ كلمة مثل "كُتِبَ"، فإن التراسل، من حيث الأحرف الصوتية، بين بنية دخلها {ك ت ب/، و ي/ بناء لغير الفاعل} وبنية خرجها الأمثل [كوتيب] تراسل تام. ذلك أن كل حرف صوتي في الدخل له حرف رسيل في الخرج، وكل حرف في الخرج له حرف رسيل في الدخل. قد يكون التراسل بين الدخل وخرجه المفضل ناقصا، إن بإقحام أو بحذف. فالتراسل في: {سمع/، /، أمر/ دخل < [عيسماع] خرج "اسمع"، تراسل ناقص من جهة كون بنية الخرج تضم حرفين زائدين، الهمزة (=ء/) والكسرة (=ي/)، ليس لأي منهما حرف رسيل في بنية الدخل. وكذلك التراسل في: {وق ف/، ي/، أمر/ دخل < [قيف] خرج "قف"، تراسل ناقص من جهة أن حرف الواو (=و/) في الدخل ليس له حرف رسيل في الخرج. فالتراسل بين بنيتين، تامًا كان أم ناقصا، تفسّره قيود العينية، على الوجه الذي به تحصل للخرج أفضلية التمثيل كما نبيّن.

(9) قيد التمكن⁹:

مكن: لكل عنصر في البنية "ب1" عنصر رسيل في البنية "ب2".

قيد التمكن قيد جامع لكل قيود منع الحذف الموجودة في النحو. ويعني تراسل بنيتين، مثل تراسل الدخل والخرج، تمكن كل عناصر البنية الأولى في البنية الثانية. نقول إنَّ الخرج في التراسل: {كتب/، /وي/بناء لغير الفاعل} دخل < [كوتيب] خرج، يصون قيد تمكّن الأحرف الصوتية مكن حرف، إذ تمكنت كل أحرف الدخل في الخرج. ونقول إنَّ الخرج في التراسل: {وَق ف/، /ي/، أمر} دخل < [قيف] خرج، يخرق القيد مكن حرف، إذ لم يتمكّن حرف الواو، من بين أحرف الدخل، في الخرج. ويجب أن يكون في النحو قيد يُعدّ إشباعه أولى من تمكّن حرف العلة.

(10) قيد التبعية:

تبع: لكل عنصر في البنية "ب2" عنصر رسيل في البنية "ب1".

قيد التبعية فصيلة قيود تنصّ على أن تكون عناصر الخرج تابعة للدخل؛ ويعتبر إقحام أي عنصر في الخرج خرقاً لقيد التبعية تبع. ففي تراسل بنيتين مثل تراسل الدخل والخرج في: {سمع/، /ا/، أمر} دخل < [عيسماع] خرج، يخرق الخرج قيد التبعية تبع حرف مرتين (بما يعادل نجمين "***" في الأوافق التمثيلية للنظرية)، ذلك لأنه يضم حرفين صوتيين مقحمين، الهمزة والكسرة، لا رسيل لأيّ منهما في الدخل. والإقحام، هاهنا، وجه تمثيلي يتخذه الخرج، اضطراراً، لإشباع قيود سلامة التكوين المقطعي كما تقدم.

(11) قيد التطابق:

طبق: العناصر المتراسلة متطابقة الصفات.

قيد التطابق طبق قيد جامع لكل القيود التي تنصّ على تطابق كل عنصر في "ب1" مع رسيله في "ب2" من حيث قيم الصفات الصيائية التي تخصصهما. وقد يُفقد التطابق المطلوب بين عنصرين متراسلين ولا يختل التراسل. من ذلك، مثلاً، انعدام التطابق في صفة الحنجرة، كما يحددها وضع الحبلين الصوتيين، بين تاء الانعكاس /ت/ في الدخل: {زهر/، /ت/انعكاس، ا، ماض}، ورسيلها الدال /د/ في الخرج: [عيزداهد] "ازدهد"، فالتاء [مهموس]ة والدال [مجهور]ة، وفق ما تقتضيه قيود ائتلاف الجهر والهمس، وذلك تراسل "يعاقبه" القيد طبق حنجرة.

⁹ نقصد بقيد التمكن الجمع بين خصائص القيد: Parse، في برانس وسمولونسكي (2004: 29)، الذي يقتضي أن يتلقى كل عنصر في الدخل تأويلاً بنيوياً في الخرج، وبين خصائص القيد: Max، في مكارتني وبرانس (1995: 16)، الذي يقتضي أن يكون لكل عنصر في بنية صوتية عنصر رسيل في بنية صوتية أخرى متعلقة بها.

(12) قيد التجاور:

جور: تتجاور عناصر "ب2" كما تتجاور رسيلاتها في "ب1". وتتجاور عناصر "ب2" كما تتجاور رسيلاتها في "ب1".

خذ، مثلا، كلمة "غفل"، فحرف الغين /غ/ في دخلها يجاور حرف الفاء /ف/: {غ ف ل /، و /جمع}، لكنّ الضمة /و/ تفصل بينهما في الخرج: [غوفل]، بحكم ما تنصّ عليه قيود تأليفية أخرى أولى في النحو من قيد التجاور جور، فلا يتجاوران.

3.3 قيود الثقل

تعتبر قيود الثقل مضادة، من حيث الوظيفة، لقيود العينية، وتشمل، بتعبير كاك (1999: 4)، العوامل الضاغطة باتجاه أنماط من البنيات الخفيفة. ويمكن أن تتخذ قيود الثقل صيغة جامعة لمنع تخصيص البنيات التمثيلية، كما في برانس وسمولونسكي (2004: 30) ومكارتى وبرانس (1993: 22): *بنية.

(13) قيد التخصيص البنيوي:

*بنية: يُمنع تخصيص البنية "ب".

إذا لزم تخصيص بنية صوتية، مثلا، فإنّ تخصيصها الأمثل يكون على الوجه الأدنى، الذي لا يتضمن معلومات بنوية زائدة من شأنها أن ترفع نسبة خرق قيود منع تخصيص البنيات الصوتية، فترتفع نسبة ثقل تلك البنية. من ذلك أنّ حرفي العلة (/و/، /ي/) قد لا يتمكنان في العربية لعلّة فيهما، هي صفة المقاربة (approximant)، يمنع ظهورها قيد التخصيص البنيوي: *مقارب¹⁰. نجد ذلك في نحو تفضيل [قال] "قال" عن [قأوال] "قؤل"، وفي نحو تفضيل [باع] "باع" عن [باياع] "بيع". وقد يجتمع في خرج تمكّن علة واختفاء أخرى كما في: [واعة:] "وعى" بدل [واعةيا] "وعى"، فالمفاضلة تؤول إلى المرشّح الأول بقرار من القيد *مقارب، فهو التمثيل الأنسب خرجا للدخل وإن كان يخرق القيد *مقارب مرة واحدة بتمكّن حرف علة واحد (/و/، /ي/،)، بينما يُعدّ المرشّح الثاني أقل مناسبة إذ يخرق ذات القيد مرتين بتمكّن علتين اثنتين (/و/، /ي/، /ي/).

ومن قيود الثقل قيود تسطرّ حدودا للبنيات الصوتية لا تتجاوزها في التخصيص؛ منها ما يسطر الحد الأقصى لبنية ما مثل قيد المقطع الأقصى: مقطع¹¹، الذي يحدّ المقطع الثقيل في وقعين (μμ) (أنظر الفقرة 6.

¹⁰ يمكن أن يتخذ القيد صيغة تمنع حرف العلة من التمكن بكل صفاته كما في تورابي (2015: 75): *ربض/علة، ويعني عنده امتناع ظهور حرف العلة في ربضي المقطع: الصدر والقل. هذا تحليل غير مقنع، فحرف العلة قد يتمكن دون تمكن صفة علته، [مقارب]، كما نبين في الفقرة 5. أدناه.

2. أدناه)، ومنها ما يسيطر حدها الأدنى مثل قيد الأدنوية العروضية: جذع_{III}، المحدد لأدنى ما يمكن أن يكون عليه جذع الكلمة في وقعين (أنظر الفقرة 6. 1. أدناه).

سوف نعود، في ما تبقى من الفقرات، إلى النظر في فاعلية تلك القيود وفاعلية قيود أخرى، من خلال بحث أوجه تفاعلها وإسهامها في تحديد مباني الكلمات بما يغني النحو عن توفير هياكل، أو موازين، صرفية مفترضة.

4. الميزان المعمّم

الميزان المعمّم نظرية طوّرها مكارتي وبرانس (1994)، (1995)، (1999) ومكارتي (2001)، بديلاً لفرضية الصرافة العروضية (*Prosodic Morphology Hypothesis*) المنظر لها في مكارتي وبرانس (1986). وتعني نظرية الميزان المعمّم بتفسير ظواهر التماسّ الصرفي-الصيائي، مثل التكسير والإقحام، والمضاعفة، والكمية، على أساس نظام من القيود الكلية المتفاعلة يسود فيه بعض القيود الصيائية / العروضية بعض القيود الصرافية: قيود صيائية « قيود صرافية، (أنظر كذلك: مكارتي وبرانس (1993): فصل 7)). ويتيح تفاعل القيود على هذا النحو توقع أشكال، أو هيئات، الكلمات دون افتراض صيغ لها مسبقاً، هيكلية كانت (مكارتي (1981))، أم عروضية (مكارتي وبرانس (1986))¹¹. لنرى كيف تفسر قيود الميزان المعمّم مظاهر التكسير الصرفي من جهة، وأوجه الإقحام الصوتي من جهة أخرى.

4. 1 قيود التكسير الصرفي

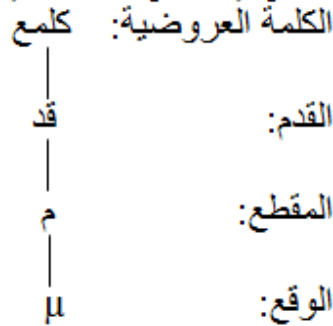
ينتقي المعجم، في دُخْل كل كلمة، الصُرُيفات اللازمة لتكوينها، وهي عناصر صوتية ودلالية مستقلة، تصير على وجه من التركيب والترتيب في الخرج لا في الدخْل. ويقتضي تركيب تلك الصرifications تكسير بنياتها على نحو يُشبع قيود سلامة التكوين الهيكلي. من ذلك أنّ تركيب صريف الجذر /ك ت ب/ مع صريف البناء /وي/ ينشئ هيكلية للكلمة سليمة: [كوتيب]، تتداخل فيها عناصر الصرifications معاً، كما هو الشأن

¹¹ تتكون الصيغ الهيكلية من أحياز بعضها مخصّص للصوامت: س، وبعضها الآخر للمصوتات: ح، مثل الصيغة الهيكلية [س ح س ح س] في (2). أما الصيغ العروضية فتتكون من وحدات عروضية حقيقية مثل الوقع والمقطع والقدم، وغيرها من وحدات السُّلم العروضي الذي تبناه مكارتي وبرانس (1986)، عن سلكرك (1980) (أنظر (14) أدناه).

بالنسبة لكل اللغات السامية ذات النظام الصرفي التكميري¹². فما هي أوجه التفسير الصرفي؟ وكيف تنظمه قيود الميزان المعمّم؟

إنّ أبسط أوجه الإلصاق بجذر صرفي هو الإسباق (*prefixation*) أو الإلحاق (*suffixation*)، وقد يتوقّع أحد في كلمة مثل "زُرُق" أن يتراكب صُرَيْف الجذر فيها /زرق/ وصُرَيْف الجمع /و/ على نحو تسلسلي، إنّ بالإسباق: [[و[زرق]]]، أو بالإلحاق: [[زرق]و]. فهذا ممكن كما في اللغات السلسلية (الفقرة 2.1)، لو كان ينبغي أن تحفظ اللغة علاقات تجاور الأحرف الصوتية المكونة لكل صُرَيْف؛ ذلك ما ينصّ عليه قيد التجاور **جور** الذي تقدّم صوغه في (12). لكنّ حفظ تجاور أحرف الصريفات لا يكون ممكناً في العربية إذا كان سيؤدي إلى خرق بعض قيود الميزان المعمّم، باعتبارها قيوداً يفرضها النحو على وحدات السّلم العروضي التي تتمكن فيها الأحرف الصوتية.

(14) السلم العروضي (مكارتني وبرانس (1993 أ: 43):



يتعين أن تضم الكلمة العروضية قدماً واحدة على الأقل، وتضم القدم مقطعا واحدا على الأقل، ويضم المقطع وقعا واحدا على الأقل. ثم إنّ كل وحدة عروضية تخضع لقيود تحديد الكمية والعدد التي بها ينتظم تعالق تلك الوحدات في ألفاظ اللغات.

لنعد إلى الهيكلية الصرفية في نحو [كوتيب] و[زورق]؛ فلا شك أنّ التفسير، فيها، أخفّ من التصحيح، والتصحيح ([*]كتب[وي]، [*]زرق[و]، إلخ) أثقل من التفسير. ويبدو أن الهيكلية التصحيحية تخرق بعض قيود سلامة البنيات العروضية، مثل قيود المقطع ومكوناته: الصدر والنواة والقفّل. من القيود التي تثمّن سلامة الهيكلية التكميرية وتدفع الهيكلية التصحيحية قيد الصدر: صدر، الذي يلزم كل مقطع بصدر

¹² "التكمير" الصرفي يقابله "التصحيح" الصرفي في لغات أخرى مثل اللغات الهندو-أوروبية، حيث يُحفظ للصريفات ترتيب عناصرها، إلا ما قد يحصل لبعض تلك العناصر من تغيير صيغتي، كما في الكلمة الفرنسية: impossible، التي يتألف فيها صُرَيْفان: الجذر possible، واللاصقة in. يسمى ألان كيم (2014) Kihm هيكلية التصحيح الصرفي الهيكلية التلقائية (default templaticity)، ويسمى هيكلية التكمير الصرفي الهيكلية المقصودة (nondefault templaticity). أنظر مختلف الأنظمة الصرفية في كاتامبا وستونهام (2006: 58-63). Katamba & Stonham

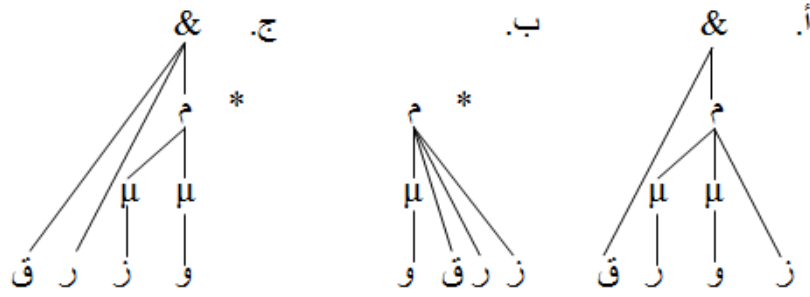
صامت فلا يبدأ بمصوت (مكارتني وبرانس (1993: 30))، وقيد مكون المقطع المفرد: *مركب، الذي يلزم كل مكون مقطعي بأن يكون مفردا غير مركب (برانس وسمولونسكي (2004: 108)).

(15) قيد الصدر:
صدر: لكل مقطع صدر.

(16) قيد المكون المفرد:
*مركب: لا يضم مكون مقطعي أكثر من حرف صوتي واحد

لنعرض مقطعة تلك الخروج المرشحة في (17) وفق النموذج العروضي المسطر في (14)، فهي تبرز المعنى التمثيلي لقيد الصدر وقيد المكون المقطعي المفرد (يسم نجم كل مقطع لاحن):

(17) مقطعة الخروج المرشحة:



تُعتبر مقطعة التمثيل التصحيحي بالإلحاق [زرق و]، في (17- ب)، لاحنة لكون صدر المقطع فيها مركباً من ثلاثة صوامت (زرق-)، وذلك خرق لقيد الصدر صدر. أما مقطعة التمثيل التصحيحي بالإسباق [و زرق]، في (17- ج)، فيُعزى لحنها إلى خرق قيد الصدر صدر؛ فالمقطع، فيها، يبتدىء بمصوت/نواة ويفتقر إلى صامت/صدر. تجدر الإشارة، هاهنا، إلى أنّ مكون القفل في كل من (17- أ) و(17- ج) مفرد، غير مركب، لا يضم سوى صامت واحد هو أول صامت يلي المصوت/النواة (/ر/ في الأول، و/ز/ في الثاني). أما الصوامت المتبقية بعد القفل، فهي فضلة- مقطعية (extrasyllabic)، وتُلحق بالعقدة "&" باعتبارها متغيراً لمكون عروضي خارج المقطع (أنظر بعض تفاصيل ذلك الإلحاق في واطسون Watson (2007); (2002)).

وبعد، فنستطيع، تحديد سُلّم القيود، في (18)، الذي يشكل مسطرة النحو في انتقاء الهيكلية التفسيرية في الخرج المرشح [زورق] بدل الهيكلية التصحيحية في الخرجين المرشحين [زرقو] و[وزرق]، حيث يسود القيدان العروضيان، *مركب وصدر، قيد عينية التجاور جور.

(18) سَلَمٌ قِيُودِ التَّكْسِيرِ الصَّرْفِي:

*مركب ؛ صدر « جور

فالقيدان *مركب وصدر يقعان من السَلَمِ بمنزلة واحدة، والنقطة الفاصلة "؛" بينها مواضعة تمثيلية لتحديد مجال كل قيد، فهما متكافئان من حيث الأولوية في النحو، وتربطهما علاقة تنازع، يمثلها الرمز "«"، مع القيد المسود أسفل السَلَمِ جور.

نعيد التمثيل لتفاعل تلك القيود في فحصها التقويمي للخروج المرشحة وحسم التنافس بينها في لوحة المفاضلة (19)، حيث يُفصل بين القيود المتنازعة بخط صلب، ويُفصل بين القيود المتضاربة، في منزلة واحدة، بخط متقطع، وحيث تفصل النقطة، في بنية الخرج، بين الأحرف الصوتية المُمَقَّطعة والأحرف غير الممقطعة:

(19) تفاضل التفسير والتصحيح:

الدخل:	* مركب	صدر	جور
{زرق ، وجم}			*
أ. زور. ق	!		
ب. زرق و		!	
ج. وز. رق			

يرتبط الدخل، في اللوحة (19)، بثلاثة خروج، "أ" و"ب" و"ج"، مرشحة للفوز بأمثلية التمثيل خرجا لذلك الدخل. تخضع الخروج الثلاثة لتقويم تفاضلي مبني على تفاعل القيود المرتبة أعلى اللوحة. يخسر المرشحان التصحيحيان، "ب" و"ج"، المنافسة لصالح المرشح التكميري "أ": يخرق المرشح "ب" القيد *مركب، بينما يخرق المرشح "ج" القيد صدر، وهما قيدان سائدان على الإطلاق، لا يعلوهما قيد آخر في السَلَمِ، فكان خرقهما قاتلا لدينك المرشحين. أما المرشح الفائز "أ" فيخرق القيد جور ولا ضير، فهو قيد مسود في سَلَمِ القيود، ويعتبر خرقه بمثابة ثمن يدفعه ذلك الخرج لإشباع القيد السائدين. فالتصحيح في المرشحين "ب" و"ج" أقطع من التفسير في المرشح "أ"، وقيود سلامة الوحدات العروضية أولى بالإشباع من قيود صحة الوحدات الصرفية.

توجد أشكال أخرى للهيكلية التكميرية يرفضها النحو، مثلما يرفض الهيكلية التصحيحية في (19)، وإن كانت لا تخرق، بالضرورة، أحد القيدتين العروضيين *مركب وصدر. نجد هذا في نحو * [كوتبي] "كُتِبَ"، وهو خرج ينتهي بمصوت، إذا ما قورن بالخرج [كوتيب] "كُتِبَ" المنتهي بصامت، من جملة الخروج الممكنة للدخل { /كتب، / وي}. فالمرشحان: الخاسر [كوتبي] والفائز [كوتيب]، يشبعان، معاً،

القيدين *مركب وصدر، ويخرقان، معاً، القيد جور؛ لو كانت القيود الثلاثة تكفي لتوقعنا العكس: أنظر إلى اللوحة (20) تجد الفائز خاسراً والخاسر فائزاً !

(20) اختبار المفاضلة:

{/كتب/ ، /وي/}	*مركب	صدر	جور
أ. كو. تي. ب			**!*
!◀ ب. كوت. بي			**

ينتقي النحو خرجاً غير متوقع: المرشح "ب" الذي تنتهي صيغته بمصوت (الكسرة) لا بصامت ! تكافؤ المرشحين "أ" و"ب" من حيث إشباع القيد السائدين *مركب وصدر، فال حسم المفاضلة بينهما إلى قيد تجاور الأحرف الصوتية، جور، في الدرجة السفلى من السلم. فالمرشح المزعوم فائزاً [كوت.بي] لم يخرق قيد التجاور إلا مرتين (**)، وذلك لإخلاله بتجاور /ك/ و/ت/، في صريف الجذر/كتب/، وإخلاله بتجاور /و/ و/ي/ في صريف البناء /وي/. أما المرشح المزعوم خاسراً [كو.تي.ب] فخرق ذات القيد ثلاثاً (***): خرقان لتجاور أحرف الجذر، وخرق واحد لتجاور حرفي صريف البناء، فتجاوز منافسه بخرق واحد أوجب له الخسارة المزعومة.

إذا كانت اللوحة (20) لا تعكس النتيجة المرجوة في العربية، حيث ينبغي أن تكون الصيغة المنتهية بصامت أفضل من الصيغة المنتهية بمصوت، فإننا نحتاج إلى قيد إضافي يقود إلى النتيجة المرغوبة في حسم المنافسة بين الخرجين المرشحين هناك. يمكن أن يكون قيد الصامت الختامي (Final-C)، الذي اقترحه مكارتي (2005: 12)، مفسراً لنزوع العربية، ولغات أخرى، إلى ختم كلماتها، أو جذوع كلماتها، بصامت لا بمصوت (أنظر مكارتي وبرانس (1990)، (1994: 12). لكن، ما طبيعة الصامت المقصود في قيد الصامت الختامي؟ قد يكون أي صامت يشبع مطلب ختم الجذع بصامت، وإن كان مقحماً، وهذا غير صحيح في العربية، وإلا توقعنا أن يكون مرشح مثل: [كو.تي.ب]، بهمة ختامية مقحمة، أفضل من المرشح [كو.تي.ب]؛ فهو خرج، مثله، يستجيب لمطلب الصامت الختامي، لكنه يتفوق عليه بخرق أقل لقيد التجاور. بالتالي، لا يحتاج استيفاء مطلب الصامت الختامي إلى إقحام صامت في العربية: الصامت الختامي في الجذر هو عينه الصامت الذي يتعين أن يختم الجذع. وهذه خاصية نقترح لها قيوداً مختلفاً، ضمن فصيلة قيود التراسي (ANCHORing)، المقترحة في مكارتي وبرانس (1995: 123)، ضمن نظرية عامة لتراسل البنيات الصوتية، تقدّم عرضها في الفقرة 3. 2. ينصّ قيد التراسي، كما نقترحه في (21)، على تراسل العنصر الأيسر في الكلمة العروضية (كلمع) مع العنصر الأيسر في الجذر (جذر). وبتعبير آخر، يتعين أن تكون المرساة اليسرى للكلمة العروضية هي عينها المرساة اليسرى للجذر.

(21) تراسي يسار (كلمة عروضية، جذر):
 كلمع-v- جذر v: العنصر الأيسر في الكلمة العروضية هو عينه العنصر
 الأيسر في الجذر.

يمثل الرمز "v" الصامت الأيسر في كل جذر، وهو، عينه، العنصر الأيسر في الكلمة العروضية. فمطلب تراسي البنيتين يسارا محقق في الخرج المرشح [كوتيب] كلم، لكنه غير محقق في الخرج المرشح [كوتبي] كلم. فالعنصر الجذري الأيسر /ب/، في المرشح الأول، هو العنصر الأيسر في الكلمة العروضية، بينما عنصرها الأيسر، في الثاني، هو الكسرة /ي/، وهي ليست من عناصر الجذر. وعليه، وجب أن يسود قيد التراسي كلمع-v- جذر v قيد التجاور جذر، حتى يقرر في أفضلية [كوتيب] على [كوتبي]. أمّا القيدان *مركب و صدر فيسودان القيدان معا كما في (22): فالعربية لا تسمح بمكون مقطعي مركب، ولا بمقطع شاغر الصدر، غير أنها قد تسمح بعدم التراسي يسارا بين الجذر والكلمة العروضية كما في باب "دعا" و"سعى"، لأسباب ذكرنا بعضها في الزهير (2015).

(22) *مركب؛ صدر « كلمع-v- جذر v « جذر

نعيد، على ضوء سلم القيود الجديد، تمثيل لوحة المفاضلة (20) في اللوحة (23).

(23) أفضلية التراسي:

{/كتب، /وي/}	*مركب	صدر	كلمع-v- جذر v	جور
أ. كوتيب[كلم]				***
ب. كوتبي[كلم]			!	**

تختلف نتيجة المفاضلة في (23) عن نتائجها في (20)، وقد آل قرار الحسم في تنافس الخرجين إلى قيد التراسي الجديد كلمع-v- جذر v، وهو يسود قيد التجاور جور. ينتقي النحو المرشح "أ" خرجا فعليا للدخل على أساس إشباعه قيد التراسي السائد، ويستبعد المرشح "ب" لخرقه القيد ذاته خرقا قاتلا؛ ولا يهم إن كان أحد المرشحين خارقا القيد المسود جور أو مشبعا إياه. عرضنا، في هذه الفقرة، لبعض قضايا التفسير الصرفي في إطار فرضية الميزان المعمم، وبيننا أنها قضايا تفسرها قيود عروضية ذات الأولوية في النحو على القيود الصرفية. ننتقل، في الفقرة التالية، إلى النظر في بعض مظاهر الإقحام وفرضية الميزان المعمم.

4. 2 قيود الإقحام الصوتي

قد لا تكفي الحروف الصوتية المحصاة في دُخْل كلمة لإشباع بعض قيود الميزان المعمّم في هيكلتها فيكون الإقحام. والإقحام في خرُج إضافة عنصر صوتي، أو أكثر، غير تابع لدخله، يشبّع بها بعضُ قيود الميزان العروضي المعمّم. من ذلك إقحام المصوتات في نحو [كالب] "كَلْب"، و [جامال] "جَمَل"، فهي بدون معنى، غير أنها تبني جذع الكلمة (أنظر كيم ألان (2014: 240))، عكس المصوتات التي تحمل معنى البناء في نحو [كوتيب] "كُتِب".

يحتاج بناء الجذع في الكلمة العربية إلى مصوت واحد على الأقل، يكسّر الجذر الصامت بما يوافق مطلب قيد الصدر المفرد *مركب وقيد الصدر صدر كما تقدم في الفقرة السابقة. ففي دُخْل يفتقر إلى مصوتات مثل: {/كلب/، /اسم/، مفرد، مذكر/}، يكون الخرج الفعلي بإقحام فتحة (/ /) بين الكاف واللام: [كالب]، ولا تسمح العربية بالخرُج المُستوفي قيودَ العينية التامة دُخْل- خرُج: * [كلب]، وإن كان خرُجا ممكنا في الدارجة المغربية. فإذا كانت الدارجة تبيح، في متواليّة من الصوامت، أن تضطلع الصوامت الأكثر جَهارة بوظيفة نواة المقطع (الصوامت المقطعية *syllabic consonants*)، فإن العربية ترفضه¹³. نحتاج، في تفسير هذه لحالة، إلى قيد ثقل يحظر الصوامت المقطعية؛ قيد نقترحه بصيغة القيود التأسيسية التنافرية (*Antagonistic Grounding Constraints*)، القائمة في أركانجولي وبوليبلانك Archangeli & Pulleyblank (1992)، (أنظر صيغة مختلفة في مكارتي (2002: 21-22)).

(24) نواة/صامت:

لا يتمكّن صامت في نواة مقطع.

يجب أن يسود قيد حظر الصوامت المقطعية نواة/صامت قيد التبعية تبع المتقدم في (10)، باعتباره قيّدا عاما على كل أنواع الإقحام، كما يجب أن يسود قيد التجاور جور بما يسمح بتكسير بنية الجذر. وبما أنّ العربية لا ينبغي أن تسمح بقيام مكون مقطعي مركب، مثل الصدر في الخرج المرشح * [كل اب] (الفقرة 4. 1)، تماما مثلما لا تسمح بقيام الصوامت المقطعية من قبيل اللام في المرشح [كلب]، فإنّ القيدين: نواة/صامت و*مركب، يقعان من السّلم بمنزلة واحدة سائدة على الإطلاق، ويقع القيد تبع بمنزلة القيد جور أسفل السّلم. اللوحة الآتية عرض ترابطي لتلك المعطيات:

¹³ تقوم الصوامت المقطعية بدور الحركات في ملء المكونات النوية في مقاطع تفتقر إلى مصوتات، وهي موجودة في لغات كثيرة منها الفرنسية والانجليزية والأمازيغية والدارجة المغربية. أنظر، على سبيل المثال، (Dell & Elmedlaoui 2002)، والمدلاوي (2012: 419-539)، والمراجع ذات الصلة فيهما.

(25) التفسير بإقحام مصوت:

{كلب/،/اسم مفرد مذكر/}	نواة/*صامت	*مركب	تبع	جور
أ. [كلب]	!			
ب. [ك.ال.ب]			*	*
ج. [كل.اب]		!		

يُقَصَّى الخرجان المرشحان "أ" و "ج" من المنافسة على الفوز بأمثلة التمثيل خرجا للدخل: يُقَصَّى الأول لخرقه القاتل القيد السائد نواة/*صامت، وقد شغل فيه الصامت /ل/ موقع النواة في المقطع؛ ويُقَصَّى الثاني لخرقه القاتل، كذلك، القيد السائد *مركب، وقد تركب صدر المقطع فيه من صامتين ([كل...]). في المقابل، يُنْتَقَى المرشح "ب" خرجا فعليا للدخل وإن خرق القيدين المَسودين : تبع و جور، باحتوائه على مصوت مقحم (/=/)¹⁴.

قد يُستَنَسَخ المصوت المقحم لتفادي خرق قيد صرفي يفرض تحقق صريفات دخل في خرج. ففي دخل بدون مصوت مثل: {حمل/،/حيوان مذكر مفرد.../}، لا يكفي إقحام مصوت في الخرج المرشح * [حامل] "حَمَل"، على غرار [كالب] في (25)، بل إن المصوت المقحم يُستَنَسَخ، وجوبا، لتحقيق معنى /الحيوان المذكر المفرد.../: [حامال] "حَمَل"، وإلا فإن [حامل] غير [حامال]. تجد هذه القضية ومثيلاتها تفسيرها في نظرية التحقق الصرفي (Realization Morphology Theory) التي اقترحتها كوريسو (Kurisu (2001)، نظرية تفيد أن "جنوعا تخضع لتعديلات صيائية تعبر عن وجود صريف معين" (نفسه: 27-28). ننقل صيغة قيد التحقق الصرفي عن كوريسو (2016: 247) في (26):

(26) حق - صرف (Realize Morpheme):
كل صُرَيْف يتلقى تمثيلا صيائيا ظاهرا.

يجب أن يقع قيد التحقق الصرفي ضمن القيود السائدة على الإطلاق. ونفترض أن قيда يمنع استنساخ الحروف الصوتية: لا- نسخ (No Copying)، يجب أن يقع مسودا أسفل قيد التبعية كما في اللوحة الآتية:

¹⁴ قد يسأل سائل عن طبيعة المصوت المقحم، لماذا يكون فتحة وليس كسرة أو ضمة (كالب، *كالب، *كولب)؟ يرتبط هذا بالقيود العامة على ترتيب الحروف الصوتية من حيث الخفة والثقل (برانس وسمولونسكي (2004: 212-224))، كما يلي: الفتحة < الكسرة < الضمة ("< = أخف من)، وهو ترتيب مشتق من سلم قيود حظر المصوتات: *ضمة < *كسرة < *فتحة (أنظر بنسوكاس (2001: 188-189)، وانظر ذات الترتيب في "خصائص" ابن جني (ج. 1: 68-78)). تختار اللغة، في إقحام المصوتات، إقحام الأخف: الفتحة، إلا أن يمنع قيد سائد ذلك فتختار الكسرة، وهكذا. هناك تفاصيل كثيرة لا يتسع المجال لبسطها.

(27) الاستنساخ وجه للتحقق الصرفي:

{حمل/، حيوان، مذكر، مفرد..}	حق- صرف	نواة / *صامت	تبع	لا- نسخ
أ. [حمِل]		! *		
ب. [حامل]	! *		*	
ج. [حامِل]			*	*

يُقصى الخرج المرشح "أ" لخرقه القاتل قيدَ حظر الصوامت المقطعية (الخط تحت الصامت علامة مقطعيته)، ويتطلب إشباع ذلك القيد، في هذه الحالة، إقحام مصوت لا يوفّر الدخّل، المرشحان "ب" و"ج" يستجيبان لهذا المطلب فيظهران إقحاما مصوتيا. لكنّ المادة المصوتية المقحمة لم تكف المرشح "ب" ليحقق بعض صريفات دخله، وهذا خرق لقيد التحقق الصرفي، حق- صرف، قاتل. هذا مشكل تم تجاوزه في المرشح "ج"، باستنساخ المصوت المقحم، فكان الخرج الأمثل في (27).

ومن الإقحام إقحام "همزة الوصل" في نحو "اسمع" و"اكتب"، فهي إقحام مزدوج تُقحم فيه كسرة وهمزة، كما ذكرنا في الفقرة 3. 1، إشباعا للقيد العروضيين: *مركب و صدر. نورد في اللوحة التالية تمثيلا مختصرا لإقحام "همزة الوصل" في "اسمع"، متجاهلين إقحام فتحة الجذع لتكسير الجذر.

(28) إقحام همزة الوصل:

{اسمع/، أمر/، 2، مفرد، مذكر/}	* مركب	صدر	تبع
أ [سماع]	! *		*
ب [ي.س.ماع]		! *	**
ج. [ءي.س.ماع]			***

يخسر الخرج "أ" منافسة الخروج المرشحة في (28) لتركب صدر المقطع فيه، خارقا القيد السائد *مركب، وإن كان أقل تلك الخروج خرقا لقيد التبعية. الخرج المرشح "ب"، هو الآخر، يخسر المنافسة وإن كان لا يتضمن أيّ مكون مقطعي مركب، غير أنه أخلّ بقيد الصدر السائد صدر لتصدر مصوت مقحم (/ي/) المقطع الأول فيه. ولما تكلف المرشح "ج" الإقحام مرتين: إقحام الكسرة /ي/ وإقحام الهمزة /ء/، لإشباع القيد السائد السلم آلت إليه المفاضلة فكان الخرج الأمثل للدخّل.

قد يسأل سائل: لماذا تقحم "الكسرة" في "همزة الوصل" في نحو [ءيسماع] "اسمع" و[يعلام] "اعلم"، ولا يصحّ فيها إقحام "الفتحة" كما صحّ في [كالب] (اللوحة (25))، وقد ذكرنا، في الهامش 14، أنّ الفتحة أخفّ الحركات، والأخفّ أولى في الإقحام من الأثقل؟

يقتضي الجواب على هذا إعادة ترتيب المصوتات باعتبار نسبة الثقل:

(29) ترتيب المصوتات من حيث الثقل (بنسوكاس(2001):
*ضمة « *كسرة « *فتحة

يجري إقحام المصوتات وفق السلم (29)، فتتقدم الفتحة لكونها المصوت الأخف، إلا أن يمنع ذلك مانع، فتتقدم الكسرة، وهكذا. إذا صحَّ هذا، فإنَّ تحريك همزة الوصل قد يحسُن بالفتح، فننتوقع في نحو "اعلم" [ءاعلام] لا [ءيعلام]، وهذا محال. ذلك أنَّ قيد التحقق الصرفي، حق- صرف في (26) يمنع، بالضرورة، إقحام الأخف لأنه يُخرج النحو من صُريفات فعل الأمر "اعلم" إلى صريفات اسم التفصيل "أعلم". ولا تتحقق صريفات فعل الأمر إلا بهذا التعديل الصيائي اللازم، ألا وهو العدول عن إقحام الفتحة الخفيفة إلى إقحام الكسرة الثقيلة. وهذا تمثيل، مختصر، لأفضلية تحريك همزة الوصل بالكسر لا بالفتح:

(30) أفضلية تحريك همزة الوصل بالكسر لا بالفتح:

{/علم/، فعل، أمر، 2..}	حق- صرف	*كسرة	*فتحة
أ. [ء ي علام]		*	*
ب. [ء ا علام]	!		**

هناك صيغة ثالثة لتحريك همزة الوصل: إذا كانت حركة عين الفعل ضمة تكون حركة همزة الوصل ضمة كذلك. يوصف هذا، في النظريات الاشتقاقية، باعتباره توافقاً مُصَوِّتياً، توافق من خلاله الكسرة المقحمة، في مرحلة متقدمة من الاشتقاق، ضمة عين الفعل في نحو: /كتوب/ < ءي كتوب > [ءوكتوب]. لكنَّ تحليلًا غير اشتقاقي لهذه الحالة، مثل التحليل بالمفاضلة، ملزم بتقديم تفسير لتفضيل التحريك بالضم عن التحريك بالكسر.

الواقع أنه لا يوجد توافق مصوتي في نحو: [ءوكتوب]، وإن كنا ذهبنا في الزهير(2005: 207-209) إلى نوع من التوافق اعتمدنا فيه فرضية التراسل بين الكلمات، كما هي في بينوا (1997) Benua، وفي بورزيو (1998) Burzio، تراسل تُتخذ فيه الكلمات التي تحرَّك فيها همزة الوصل بالكسر مرجعاً. وذهبنا في الزهير(2015) إلى أنَّ ضمة عين الفعل تستنسخ، في مثل [ءوكتوب]، فتسد مسدَّ الإقحام في تحريك همزة الوصل، وإن كنا اقترحنا تفسير ذلك الاستنساخ ضمن قيود المصاقبة العامة (Generalized Alignment) (McCarthy & Prince (1993b)، حيث تُصاقب الضمة الكلمة الصرفية يمينا. أما التحليل الذي نقترحه في اللوحة المختصرة (31)، فنبين فيه أن التنازع بين قيد التبعية وقيد حظر الاستنساخ يُغني، في تفسير أمثلية تحريك همزة الوصل بالاستنساخ وتعليق الإقحام، عن قيود المصاقبة وقيود تراسل الكلمات.

(31) استنساخ مصوت أفضل، في التحريك، من إقامه:

{ /كتب/ ، /و/ ، ... }	تبع	لا-نسخ
أ. [ءي كتوب]	* * !	
ب. ◀ [ءوكتوب]	*	*

يعكس هذا جانبا من الطبيعة الاقتصادية لنظرية المفاضلة: لا تضاف بنيات جديدة في الخرج إذا أغنت بنياته الأولى عن الإضافة. نقول هذا وإن كان مكراتي (2010: 3) يعتبر استنساخ الضمة، في نحو [ءوكتوب]، إقاما. ومثل استنساخ الضمة استنساخ الكسرة في نحو [ءي نزي ل] "انزل" و [ءي جل ي س] "اجلس"، أغنت فيه كسرة عين الفعل عن إقام أخرى، فاستُنسخت¹⁵.

5. تقييد صفة العلة

ذكرنا في الفقرة 3.3. ما يفيد أنّ حرفي العلة، /و/ و/ي/، قد لا يتمكنان في العربية، وذلك لعلّة فيهما تمثلها الصفة الصوتية [مقارب]. وذهبنا إلى أنّ الحالات التي لا يتمكن فيها الحرفان هي حالات يكون فيها قيد صفة العلة *مقارب فاعلا في النحو. نعيد القيد مفصّلا في (32):

(32) *مقارب:

لا تتمكن صفة المقاربة في حرف العلة.

هذا قيد على صفة العلة في حرف العلة، تشبّعه العربية على وجوه مختلفة: فقد يتمكن حرف العلة دون تمكن صفة علته [مقارب]، فيؤوّل مصوتا كما نبين في نحو "قلت" و"بعت": الواو (/و/) تصير ضمة (/و/)، والياء (/ي/) تصير كسرة (/ي/)، وقد تؤوّلان همزة في نحو "قائل" و"بائع"، وقد تؤوّلان تاء في نحو "تراث" (من /ورث/) و"تخمة" (من /وخم/). وقد يكون قيد العلة (32) سببا في عدم تمكن حرف العلة بكل صفاته في نحو "قال" و"باع"، و"دعا" و"سعى"، وغيره. سنقتصر على مقاربة أثر قيد العلة في استحالة حرف العلة مصوتا، أو محذوفا¹⁶.

¹⁵ هناك نقاش عن الكيفية التي يتم بها الاستنساخ، هل هو استنساخ بالانتشار التنصيدي كما يذهب إلى ذلك بنسوكاس (2014: 143-144)، أم أنه استنساخ بما هو تكرار عن بعد من غير انتشار؟ أنا أذهب إلى أن الاستنساخ تكرر إذا كان عن بعد، وانتشار، أو مدّ، إذا كان محليا. نحيل القارئ على التفاصيل في مقال عن التضعيف (الزهير(قيد الإعداد)).

¹⁶ يمكن تفسير تأويل حرف العلة همزة في إطار فرضية ارتقاء المخرج المزمري الهامشي الذي يخصص، تلقائيا، كل الحروف الصوتية (الزهير (2016: 23)). كما يمكن تفسير تأويل حرف العلة /و/ تاءا قبل ضمة بفعل قيد يحضر تكرار صفة الاستدارة بتوارد حرفين مستديرين: *مستدير² (بودلال (2018: 22)، غير أننا نفسر تفضيل التاء المضمومة حيث يتوقع ظهور الواو المضمومة باعتباره مخالفة تتفاعل فيها ثلاثة قيود: الأول من جنس القيود المعطوفة محليا (Local

1.5 التناوب علة / مصوت

تتميز حروف العلة عبر اللغات المختلفة بالتناوب، في التأويل الصوتي، بين الصامت والمصوت، فاختلف الدارسون في أصلها، منهم من اعتبرها صوامت، ومنهم من اعتبرها مصوتات، ومنهم من جعلها محايدة. من ذلك تناوب الواو والضمة، في الدارجة المغربية، في نحو: [qus "قوس"] / [qwas "قواس"] / [sif "سيف"] / [syuf "سيوف"].

اقترح كاي ولوفينستام (1984) Kaye & Lowenstamm فكّ لغز المناوبة علة / مصوت على أساس مواضع التخصيص الأدنى وقواعد المقطعة، فاعتبرا طرفي التناوب بدليلين صوتيين لحرف صوتي مشترك (*archiphonème*)، غير مخصّص بالنسبة لصفة المقطعية، حتى إذا وقع نواة لمقطع تأوّل مصوتا / مقطعا، أو إذا وقع صدرا أو قفلا تأوّل صامتا / لا مقطعا (أنظر، كذلك، ديل والمدلاوي (1985)، وآخرين). وذهب روزنتال (1997/2013) Rosenthal وكارسل (2014) Guerssel إلى اعتبار أحرف العلة مصوتات، لا صوامت، تحمل وقعا في الأصل، ويؤوّل المصوت علة إذا سوّغه عامل قويّ في موقع غير نووي في المقطع، أو إذا أشبع، على نحو أفضل، قيود منع تمكن حرف العلة بوقع. نجد التحليلين، معا، غير مقنعين، ونقترح، بدلا منهما، أن يكون حرف العلة مقاربا في الأصل، وإذا لم يكن ما يمنع، يفقد صفته المقاربة، فيتحقق مصوتا، إشباعا لقيد المقاربة *مقارب.

يؤوّل حرف العلة مصوتا، في العربية، في نحو "بعت" و"قُلت"، وفي غيرهما. هاتان الصيغتان شكلتا تحديا حقيقيا لقواعد قلب الواو والياء ألفا عند النحاة. فالواو والياء تقلبان ألفا، عندهم، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، كما في "قَوْل" و"بَيْع"، تقديرا، تصيران "قال" و"باع" على التوالي، أما "قُلت" و"بعت" فلا يكون فيهما قلب العلة ألفا، وإن توافرت في تمثيليهما المقدّرين شروط ذلك القلب، فاخترعوا قواعد غير ذات معنى لتبرير ما يُفترض أن يكون قلبا فيهما. يقول ابن جني في المنصف ج. 1 ص. 234: "فأصل قُلت وبعت قَوْلُت و بَيْعُت، فنقلت قولتُ إلى قولت لأن الضمة من الواو، ونُقلت بيعت إلى بيعت لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير أعني التاء، فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت قُلت وبعت" !

لن نحتاج، في المقاربة التفاضلية، إلى كل تلك العمليات الاشتقاقية غير المبررة. نفترض أنّ دخل "قُلت" ودخل "بعت" لا يوفران مصوتات موجّهة لتكسير بنية الجذر فيهما، بالمقابل تُخفف الواو والياء فيهما

(*Conjunctive Constraints*) على طريقة ألدريتي (1997) Alderete، قيد يحظر، من جهة، توارد مخرجين مثلين (مخرج الواو ومخرج الضمة في نحو "وُراث")، ويحظر، من جهة أخرى، تمكّن صفة العلة [مقارب] في مجال واحد هو المقطع. والثاني من جنس القيود الهندسية التي تلزم كل حرف صوتي بمخرج، والثالث من جنس قيود المناسبة المخرجة التي تقتضي بكون المخرج الأصلي أخفّ المخارج وأنسبها لأي حرف صوتي (أنظر الزهير (2017)).

بفقدتهما صفة المقاربة، إشباعاً لقيد المقاربة *مقارب، فتؤولان إلى ضمة وكسرة على التوالي. هذا أفضل من الإقحام، وإن كُلف إخلالاً بعينية الصفات الاعتمادية (stricture features)، إذ الصفة الاعتمادية [مقارب] في الدخّل تقابلها الصفة الاعتمادية [مصوت] في الخرج، كما نبيّنه في اللوحة الجامعة (33):

(33) أفضلية المصوت في التناوب علة/مصوت:

تبّع	طبق صفة الاعتماد	*مقارب	1- {قؤل/،/تو/...} 2- {بيّع/،/تو/...}
	*		1- [قؤلّتو] 2- [بيّعّتو]
*		* !	1- [قاؤالتو] 2- [بايّاغتو]

يعتبر تغيير صفة اعتماد حرف العلة [مقارب] بالصفة [مصوت]، بمثابة تخفيف مستفاد من فاعلية القيد *مقارب، وهو تخفيف يغني النحو عن إقحام مصوت يكسّر الجذر بما يستجيب لبعض القيود العروضية مثل *مركب ونواة/صامت، كما تقدّم في الفقرة 4. قد تتمكن علة حرف العلة في نحو [قاؤل] و[بايّع]، خارقة القيد *مقارب، غير أنّ ذلك يجب أن يسوّغه قيد أولى منه في النحو. فلو تمّ تحليل "قؤل" و"بيّع" على مثال التحليل المقترح في (33) لكان الخرج في الأول: * [قؤل]، وكان في الثاني: * [بيّع]، وهما خرجان يخرقان قيد التحقق الصرفي (26) السائد على الإطلاق، وقد صارا من "معنى المصدر" إلى "معنى فعل الأمر". لأجل ذلك تمكنت صفة العلة فيهما وجوبا.

2.5 حذف حرف العلة

الأصل في حروف دخّل أن تتمكّن في خرّجه وفق ما تنصّ عليه قيود التمكن المجملة في (9)، إلا إذا كان تمكن بعض تلك الحروف يخل ببعض القيود السائدة، فإنها لا تتمكّن. يحصل هذا، بالنسبة لحرفي العلة في المثال من قبيل "تقف" و"قف" بدل "توقف" و"أوقف"، وفي "تذر" و"ذر" بدل "توذّر" و"أوذّر"، وفي "تنس" و"نس" بدل "تنيس" و"ينس".¹⁷ كما قد يُعوض من حذف حرف العلة بمد فتحة حرف

¹⁷ أجمع القدماء على اطراد الحذف في فاء المثال الواوي وقلته في فاء المثال اليائي. قال الاسترابادي: "لم تحذف الياء في نحو يَنْسُ يَنْسِرُ إذ هو أخفّ من الواو، على أنّ بعض العرب يُجري الياء مجرى الواو في الحذف، وهو قليل، فيقول: يَنْسِرُ وَيَنْسِرُ وَيَنْسِرُ يَنْسِرُ" (شرح الشافية، ج. 1، ص. 132). إذا تجاهلنا الأوجه القبلية والجغرافية لمعيار الفصاحة عندهم (أنظر الشارفي (Ech-Charfi) (2018)، فإن حذف ياء المثال أمر حاصل عند بعض القبائل العربية، وإن أخرجها النحاة من دائرة القبائل التي يعتد بعربيتها. بعض المقاربات الصياتية الحديثة تقدم ما يمكن أن يزكي نتائج القدماء في حذف فاء المثال الواوي وعدم حذف فاء المثال اليائي، لكنها تبقى غير مقنعة، منها المقاربة العاملة التي اقترحها كارسل (Guerssel (2014:96-97): فالأوصاف البنيوية والعلاقات العاملة التي تفسر عنده حذف واو المثال في نحو "وزن/يزن" و"ولد/يلد"، نجدها قائمة في بعض معطيات المثال اليائي من قبيل "يَمَن/ييمن" و"يسر/بيسر"، ولا تحذف الياء مع ذلك، فاعتبرها شاذة وجب تسجيلها في المعجم كما هي.

المضارعة في نحو "ياجل" من "يوجل"، و"ياءس" من "يئأس". (أنظر تحاليل مختلفة في: شرح الشافية ج. 3، ص. 91-92، والشايب فوزي (1989: 32-47)، والزهير (2000)).

هناك تفسير طبيعي لهذا الحذف: إشباع قيد صفة المقاربة *مقارب. فحذف حرف العلة طريقة، ضمن طرائق مفضلة، لإشباع ذلك القيد. وتلك نتيجة مستفادة من ترتيب قيد صفة المقاربة أعلى، في السلم، من قيد تمكن الحروف الصوتية، كما في هذه اللوحة المختصرة القيود:

(34) أفضلية حذف حرف العلة:

مكن حرف	*مقارب	1- { /وَقَفَ/، /ي/، أمر... } 2- { /يْءَسَ/، /ي/، أمر... }
*		1- [قِف] ◀ 2- [عِيس] ◀
	* !	1- [عِوْقِف] ◀ 2- [عِ يْ نِيس]

هب أن قيد صفة المقاربة يكفي لتوقع حذف حرف العلة في (34)، فما الذي يمنع تخفيف ذلك الحرف كما خُفّف في [قولتو] و[بيعتو] في (33)؟ نقول: لو حصل إشباع القيد *مقارب بالتخفيف يكون [وقيف] و[ي عيس] [iʔis]، وهما خرجان، كما ترى، يخرقان قيد الصدر صدر إذ يتدنى المقطع الأول فيهما بمصوت لا بصامت. قد تُقحم همزة لإشباع قيد الصدر فنحصل على [ʔuqif] و[ʔiʔis]، وهما خرجان يشبعان كل القيود العروضية الواردة، ويمكن الاعتداد بهما. لننظر كيف تفاضلُ الخروج المرشحة الثلاثة المتعلقة بالدخل { /وَقَفَ/، /ي/، أمر... } في اللوحة (35):

(35) تفاضل حذف حرف العلة وتخفيفه (المثال):

مكن حرف	تبع	*مقارب	صدر	{ /وَقَفَ/، /ي/، أمر... }
			* !	أ. [وقيف]
	* !			ب. [عوقيف]
*				ج. [قِف] ◀

تكافأت الخروج المرشحة في (35) من حيث إشباع القيد *مقارب: فقد أشبع الخرجان المرشحان "أ" و"ب" ذلك القيد بتخفيف حرف العلة /و/ إلى مصوت: /و/، بينما أشبعه المرشح "ب" من طريق حذف حرف العلة بكل صفاته. غير أن الإشباع بالتخفيف كلف المرشح "أ" خرقاتاً لقيد الصدر صد السائد على

نحن نذهب إلى وجوب حذف الواو والياء معاً، إشباعاً لبعض قيود الثقل ذات الأولوية في النحو، إلا أن تحول قيود أولى دون ذلك فيعلق الحذف.

الإطلاق، وكألف المرشح "ب"، لإظهاره همزة مقحمة، خرّقا قاتلا لقيد التبعية تبع. أما المرشح "ج" فقد اتقى، بالحذف، خرّق قيد الصدر واستغنى عن الإقحام، فكان المرشح الأفضل والخرج الأمثل.

كذلك حرف العلة في الأجوف والناقص، لا يتمكن في نحو "قال" و"باع"، وفي نحو "دعا" و"سعى". كما أنه لا يخفّف في جميعها إلى مصوت، ولو رُمّت التخفيف وقلّت في "قال" [قو:لا]، وفي "باع" [بي:عا]، وفي "دعا" [داعو:]، وفي "سعى" [ساعي:]، تُمَدُّ المصوت الذي ينشأ عن تخفيف حرف العلة (أقصد العنصر الثاني من جذر الأجوف والعنصر الثالث من جذر الناقص)، خارقا قيد منع المدّ لا- مد لأسباب نذكرها في الفقرة 6، لعدّلت عن القصد في الصرّيفات المخصّصة لدخّل كل كلمة، الشيء الذي يرفضه قيد التحقق الصرفي (26). وتقاديا لخرق القيد السائد حق- صرف يُفضّل حذف حرف العلة مع إقحام مصوت (فتحة) فتستوفي شروط السلامة المقطعية. نقدّم في اللوحة (36) تمثيلنا المجمل لهذا التحليل.

(36) أمثلة حذف حرف العلة (الأجوف)

لا-مد	لا-نسخ	مكن حرف	تبع	طبق اعتمد	*مقارب	حق- صرف	{بئع/، ماض، بناء للفاعل، 3/1، مفرد، منكر}
*		*	*				أ. [با:عا]
	*		*		!		ب. [بايا:عا]
*				*		!	ج. [بي:عا]

يستغني المرشح المفضل "أ" عن تمكين حرف العلة بإقحام مصوت، وإلا فإن تمكين حرف العلة كاملا، كما في المرشح "ب"، أو مخففا، كما في المرشح "ج"، يؤدي إلى الخرق القاتل للقيد السائدين، *مقارب وحق- صرف، على التوالي.

ومن أوجه تخفيف الواو والياء اختفاؤهما مع الإبقاء على صفة واحدة من كل حرف. فقد ذكر الدارسون التشفيه (أو الإمالة نحو الضم في اصطلاحهم) في ألف بنات الواو من قبيل "قام" و"غزأ"، وذكروا التغوير (أو الإمالة نحو الكسر)، في نحو "باع" و"رمي" من بنات الياء (أنظر، مثلا، ابن جني، سر صناعة الإعراب ج.1، ص.52؛ والشايب فوزي (2004: 443-444)). يعني هذا أنّ حرف العلة في حالة الحذف قد يُبقى على بعض صفاته فتلحق بالمصوت المقحّم (الألف). من ذلك الإبقاء على صفة تشفيه الواو، أو استدارته، في نحو "قام"، وهي صفة تمثلها الصفة المخرجية الثانوية [شفوي]2 في النموذج الهندسي المقترح في سلكرك (1993) Selkirk؛ ومنه الإبقاء على صفة تغوير الياء في نحو "باع"، وهي صفة اقترحنا تمثيلها في الزهير (2005) بالصفة المخرجية الثانوية الهجينة [ظهري- أسلي]2. وفي الحالتين يُبقى على المخرج الثانوي في حرف العلة مع حذف مخرجه الأولي ([مخرج]1) وصفته الاعتمادية [مقارب]. يمكن تفسير الإمالة بالتشفية في بنات الواو، والإمالة بالتغوير في بنات الياء باقتراح قيد تمكين المخرج

الثانوي : مكن مخرج 2 ، وجعله ذا أولوية، في نحو اللهجات العربية المعنية بهذه الظاهرة، على قيد تمكين حرف العلة: مكن حرف، كما في اللوحة المبسطة التالية.

(37) حذف حرف العلة مع تمكين مخرجه الثانوي:

مكن حرف	*مقارب	مكن مخرج 2	1- {/قؤل/، ماض، بناء للفاعل، 3،...} 2- {/بيع/، ماض، بناء للفاعل، 3،...}
*			1- [قا:لا] ◀ 2- [يا:عا] ◀
*		* !	1- [قا:لا] 2- [با:عا]

يسمح ترتيب قيد تمكين المخرج الثانوي أعلى من قيد تمكين حرف العلة، في اللهجات الممثلة في (37)، ببقاء أثر للحرف المحذوف: مخرجه الثانوي. تغني مقارنة من هذا النوع عن الحاجة إلى تمكين حرف العلة قبلا، في مقارنة اشتقاقية، ليؤثر في المصوت، بالتشفيه أو بالتغوير، قبل حذفه لاحقا. نستنتج أنّ إظهار حرف العلة أو تخفيفه أو حذفه أوجه من أوجه التخصيص الصوتي لهيكله الكلمات الصرفية. تخصيصٌ يفسره تفاعل قيود العينية وقيود الثقل، العروضية منها والحرفية.

6. تقييد الكمية العروضية

تحدّد النظام العروضي، للغة ما، قيودٌ عروضية كلية ذات أولويات في النحو مختلفة، منها قيود تحدد كمية الوحدات العروضية مثل المقطع والقدم وغيرهما. وترتبط بقيود الكمية تلك عمليات صوتية واجبة في الهيكله الصرفية لبعض الكلمات. نذكر من تلك العمليات مدّ المصوتات في نحو "قيل" و"تعود" و"تبيت"، وقصرها، المزعوم، في نحو "تعدن" و"تبتن". سنبين هذا من خلال النظر في أثر الكمية العروضية الدنيا لجذع الكلمة في الفقرة 6. 1، ثم نبحت أثر الكمية العروضية القصوى للمقطع.

6. 1 أدنوية الجذع

استدل مكارتي وبرانس (1990) على الأدنوية العروضية في الكلمة العربية، وخلصا إلى أنها لا تكون أقلّ من قدم واحدة. والقدم إما أن تضم مقطعا واحدا ثقيلًا، بوقعين (م_μ)، كما في [(قا:μ ل)]، أو تضم مقطعين كما في [(كا:تاμ ب)] و[(كا:μ تيμ ب)]. أما الصامت الموقوف عليه آخر كل كلمة فيعتبر خارج المقطع الأخير، ولا يجوز أن يكون قفلا لاحتماله أن يكون صدرا لمقطع لاحق في وصل الكلام؛ وفي الحالتين يلحق ذلك الصامت بالكلمة العروضية كما تقدّم في (14). معنى هذا أنّ للقدم العروضية تكويننا ثنائيا (مكارتي

وبرانس(1986): إذا كانت مقطعا واحدا فهي وقعان: (μμ) قدم، وإلا فهي مقطعان: (م م) قدم. وقد صاغ برانس وسمولونسكي (2004: 56) تلك الخاصية في شكل قيد عام على ثنائية القدم (Foot-Binarity)، نقتصر في الصيغة (38):

(38) قدم = 2:
القدم ثنائية التكون، إن على مستوى التحليل الوقعي (μμ) أو على مستوى التحليل المقطعي (م م).

يقع قيد ثنائية القدم بمنزلة غير مسودة من السلم، وهذا ما يفسر المدّ الإجمالي للمصوت المقحم في نحو [قابل] و[بابت]، وإلا فإن المصوت غير الممدود يحمل وقعا واحدا غير كاف لإشباع الثنائية الوقعية المطلوبة في القدم، كما يعكسه التحليل المختصر في (39).

(39) ثنائية القدم ومدّ المصوت:		
تبع	قدم = 2	1- { /قول/، ماض، بناء للفاعل، 3، ... } 2- { /بيئت/، ماض، بناء للفاعل، 3، ... }
**		1- [(قا:μμ) . ل] 2- [(با:μμ) . ع]
*	* !	1- [(قا) . ل] 2- [(با) . ع]

أشرنا في التقديم للوحة (36)، إلى أنّ المصوت المقحم يمتدّ خارجا قيد منع المدّ: لا- مدّ، ويظهر التحليل في (39) أنّ قيد ثنائية القدم، قدم=2، هو الذي يدفعه للمدّ. ويعني إقحام المصوت ومدّه إقحام وقعين لازمين لاستيفاء الثنائية الوقعية في القدم.

كذلك يمدّ مصوت أصلي في باب "قيل" و"بيع" وإن توافر مصوتان في دخل كل منهما: الضمة والكسرة من صريف البناء لغير الفاعل. تُظهر اللوحة (40) تنازعا في التمكين بين الضمة والكسرة، يفك لفائدة الأخف: الكسرة، فيكون مدّ مصوت، إشباعا لثنائية القدم، أولى من تمكين مصوتين متجاورين:

(40) حذف العلة، تنازع مصوتين، مدّ الأخف:						
مكن حرف	تبع	*كسرة	*ضمة	*مقارب	قدم=2	{ /قول/، /ويي/، ... }
		*	*	* !		أ. [(قوي. وي) . ل]
*		*	*		* !	ب. [(قوي. ي) . ل]
**		*			* !	ج. [(قي) . ل]
**	*	*				د. [(قي:μμ) . ل]

تتمكن كل عناصر الدخل في الخرج المرشح "أ"، الشيء الذي مكنه من صَوْن قيدي الصدر وثنائية القدم، غير أنه يقصى من المنافسة بسبب خرقه القاتل لقيد العلة. أمّا المرشح "ب"، فيقصى بسبب خرقه القاتل قيدَ الصدر، إذ يفتقر مقطعه الثاني لصامت صدر، ولم ينفعه إشباعه قيدَ العلة ولا قيدَ ثنائية القدم السائد على الإطلاق. المرشحان "ج" و"د" يعتبران أكثر اقتصادا لعناصر الدخل من طريق إشباعهما قيدي النقل *مقارب و*ضمة، لكن المفاضلة بينهما آلت إلى المرشح "د" بسبب خرق المرشح "ج"، القاتل، قيدَ ثنائية القدم؛ فالمقطع المشكل للقدم فيه لا يحمل إلا وقعا وحيدا غير كاف لقدم جيدة التكوين، بينما أقحم وقع، لمدّ المصوت، في المرشح "د"، الشيء الذي سمح ببلوغ الأدنوية المطلوبة: (μμ)قدم.

هب أنّ مدّ المصوت، أصليا كان أو مقحما، في الكلمات المعتلة يطلبه قيد ثنائية القدم (قدم=2) (38)، فما بال كلمات تتكلف المدّ وإن كانت تستوفي ثنائية القدم دونها؟ خذ كلمة مثل: "تقول" تجد القدم فيها بمقطعين، أقحم وقع ثان في مقطعه الثاني للمدّ: [(تاي . قويم: μ). لو]. ألا تكون القدم جيدة التكوين من غير إقحام وقع ولا مدّ: [(تاي . قويم). لو]؟

إذا كان المدّ لازما في نحو "تقول" و"تبيع" لغير ثنائية القدم، فإنّ الأخلق بالحال ردّه إلى قيد آخر يرسم حدّا أدنى للكلمة لا للقدم العروضية، وإن كانت أدنوية الجذع تعني القدم الدنيا في مكراتي وبرانس (1993). نقترح قيد الجذع الأدنى بصيغته في بنسوكاس (2001: 136):

(41) قيد الجذع الأدنى: جذع μ: أقل ما يكون عليه جذع كلمة وقعان.

يفسر قيد الجذع الأدنى (41)¹⁸ المدّ غير اللازم لأدنوية القدم في نحو "تقول" و"تبيع". ونفترض أن يكون قيد الجذع الأدنى، مثل قيد ثنائية القدم، سائدا قيد تبعية الوقع، كما في اللوحة المختصرة (42):

(42) إقحام وقع إشباعا لأدنوية الجذع:			
{تاي/،/قول/،/وي/}	جذع μ	قدم = 2	تبع μ
أ. قدم (تاي [قويم] ل) جذع وي	!	*	*
ب. ◀ قدم (تاي [قويم: μ] ل) جذع وي			**

¹⁸ هناك كلمات مثل الأمر من المثال والأجوف نحو "عدّ" و"قُل" و"بع"، يوحي ظاهرها بكمية عروضية أقل من وقعين. فالأمر موسوم بجزم آخر الفعل، أي بحذف مصوت مقطعه الأخير، ما يعني أن صدر ذلك المقطع يصير بالضرورة قفلا للمقطع السابق لا فضلا مقطعية، فيتخذ قيمة وقعية تبلغ بها الكلمة الأدنوية العروضية المطلوبة (مكراتي وبرانس (1990: 8، هامش 5)). نحن نعتبر إسناد قيمة وقعية للصامت الأخير من صيغة الأمر تغييرا صياتيا في جذع الكلمة يعبر عن وجود صُريف ما وتحققه: صريف الأمر. يحصل ذلك التغيير الصياتي وجوبا كما ينصّ عليه قيد التحقق الصرفي (26).

تُظهر وقائع المقارنة في (42) استيفاء المرشّحين أدنوية القدم (القدم محددة بين قوسين)، بحيث يُشَبَّع القيد قدم=2 بمدّ المصوت /و/، الناشئ عن العلة /و/، في المرشح "ب" أو بتركه في المرشح "أ". مع ذلك، المرشح "أ" لا يُعتبر تمثيلاً سليماً، فهو، مع إشباعه قيد أدنوية القدم (قدم=2)، لا يُشَبَّع قيد الجذع الأدنى (جذع_{٣٣})، فدلّ ذلك على أنّ إقحام وقع إضافي للمد في (42 ب) تمليه أدنوية الجذع لا أدنوية القدم. بقي أن نبحث في ما إذا كان قيد الجذع الأدنى يُغني عن قيد أدنوية القدم، في تفسير بعض أوجه التماس بين الصرف والصوت في العربية أم أن أدوارهما تختلف. هذا بحث يطول، لا يتسع المقال لبسطه.

2.6 أقصوية المقطع

ذكرنا في الهامش 4 ما يفيد أنّ النحو يرسم للمقطع حداً أقصى بوقعين لا يتجاوزهما. إذا صحّ هذا وجب اقتراح قيد المقطع الأقصى بصيغة (43):

(43) قيد المقطع الأقصى:
مقطع_{٣٣}: أقصى ما يكون عليه مقطع وقعان.

يظهر أثر قيد المقطع الأقصى في تقصير نواة مقطع ثقيل إذا لحقه قفل. نجد هذا في مثل حرف الجر "في" ([في:]). تصير حركته الطويلة قصيرة إذا دخلت على كلمة أولها حرف ساكن. ففي تعبير مثل: [في_{٣٣} ل_{٣٣} . باي . تي] تقصّر كسرة حرف الجر لأجل مقطعة لام التعريف قفلاً للمقطع الذي هي نواته. ويدل تقصير المصوت وجوباً في المقطع المغلق على أولوية قيد المقطع الأقصى، في النحو، على عينية صفة الطول: مقطع_{٣٣} « طبق_{٣٣}. لأجل ذلك لا يجتمع في مقطع واحد نواة طويلة وقفل. هناك وجه آخر للمقطعة لو جاز أمكن معه حفظ طول المصوت مع صَوْن أقصوية المقطع: تمقطع لام التعريف مع صدر المقطع الثاني، وهذا محال، يرفضه قيد تركّب المكونات المقطعية كما نبين:

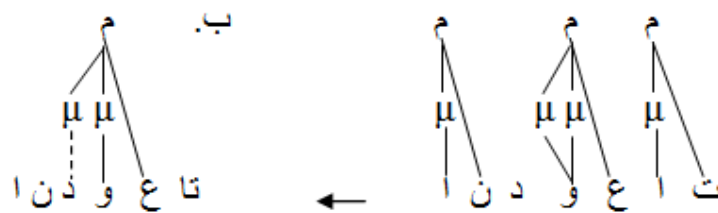
(44) أقصوية المقطع وقصر المصوت الطويل:

طبق _{٣٣} طول	مقطع _{٣٣}	*مركب	{/في _{٣٣} ، /ل-، /بيئت/، /ي/}
*			أ. ◀ [في _{٣٣} ل _{٣٣} . باي . تي]
	!		ب. [في _{٣٣} ل _{٣٣} . باي . تي]
		!	ج. [في _{٣٣} ل _{٣٣} . ل باي . تي]

إذا صحّ هذا التحليل لتقصير المصوت الطويل في المقطع المغلق، فإنّه لا يوجد ما يدل على تقصير المصوت في معطيات أخرى اعتاد الباحثون على اعتبار المصوتات فيها مصوتات طويلة تمّ تقصيرها. نجد ذلك في نحو "تُعَدْن" و"تَبْتَن"، فقد اعتبر بريم (1970: فصل 4) ومكارت وبرانيس (1990) وآخرون

حركة فاء الفعل مشتقة من ضمة طويلة مقدرة في نحو "تعودن"، أو من كسرة طويلة مقدرة في نحو "تبيتن"، قياساً على "تعود" و"تبيت". ولما كان الاشتقاق، عندهم، يؤدي إلى مصوت طويل في مقطع بعده حرف ساكن، فإنّ مقطعة ذلك الحرف قفلاً لذلك المقطع يجعل ذلك المصوت ينكمش:

(45) فرضية تقصير المصوت (الأجوف):



إذا صحّت فرضيتنا في تقييد صفة العلة (الفقرة 5)، استطعنا أن نصل إلى الضمة في نحو "تُعدن" وإلى الكسرة في نحو "تبعن" مباشرة من حرف العلة الذي في الجذر /ع و د/، وحرف العلة الذي في الجذر /ب ي ع/ على التوالي. يُدحض هذا فرضية التقصير في (45) ويجعلها مجرد حشو اشتقاقي لا مبرر له. نقترح، للمقارنة، التمثيل للدخل {تا + /ع و د/ + نا}، بخرجين مرشحين مستوفيين لشرط تقييد صفة العلة، أحدهما بمد المصوت الناشئ عن حرف العلة، والآخر بغير مدّ.

(46) أفضلية "تصويت" حرف العلة من غير مدّ:

تبع	طبق اعتماد	*مقارب	مقطع	{تا + /ع و د/ + نا}
**	*			أ. [تا. ع و د. نا]
***	*		!	ب. [تا. ع و د. نا]

تُرأسل الضمة، في الخرجين المرشحين "أ" و"ب"، الواو في الدخل، غير أنه ترأسل غير متطابق الاعتماد كما يدل عليه خرق المرشحين القيدَ طبق اعتماد، وقد استبدلت، فيهما، صفة الواو الاعتمادية [مقارب] بالصفة الاعتمادية [مصوت]، صوّنا للقيّد *مقارب. فهذا التغيير البسيط كاف بالنسبة للمرشح "أ" ليفوز بأمثلية التمثيل، مقابل المرشح "ب" الذي مدّت ضمته فأكسبته خروقات مجانية أخطرها خرقة القاتل لقيّد المقطع الأقصى: مقطع "ب".

7. الخاتمة

قدمنا، في هذا العمل، معالجة تفاضلية لبعض قضايا التماس الصرفي-الصوتي في العربية، معالجة مكنتنا من تجاوز الكثير من أوجه قصور المقاربة الاشتقاقية، وإقامة أدلة كافية على أمثلية الإخراج الصوتي

للتمثيلات الصرفية. فهيكلة الكلمات ناتج توليدي تحدده قيود الميزان المعمم على نحو تسود فيه قيود صياتية قيودا صرفية ، وليست الهيكلة معطاة في شكل موازين صرفية جاهزة في المعجم.

فقد بينا، مثلا، كيف تُردّ مظاهر التكسير الصرفي إلى أولوية قيود الثقل المقطعي، من قبيل *مركب ونواة/*صامت، في النحو، أو إلى أولوية تراسي بعض المكونات العروضية وبعض المكونات الصرفية: كلمع-v- جذر. كما بينا كيف يفسر ثقل بعض البنيات الصوتية والعروضية (*مقارب، جذع، مقطع^{٣٣}) التأويل الهيكلي لتلك البنيات بما يسهم في الهيكلة العامة للكلمات. وفي كل الحالات، فإن الكلمات، في العربية، تتخذ هيكلتها الصرفية على الوجه الأنسب، الذي تحدده قيود الميزان المعمم على وجه من الترتيب خاص بالعربية.

تبدو نتائج التقييد الصياتي لمظاهر الهيكلة الصرفية غير الاشتقاقية للكلمات واعدة في التأسيس لفهم أفضل للنظام الصرفي للعربية، وقد وقفنا على أولى النتائج في هذا الباب فراجعنا بعض النتائج غير الطبيعية للمقاربة الاشتقاقية في التراث الصرفي الصوتي أو في اللسانيات الحديثة على السواء. إنّ القضايا المثارة في هذا العمل لا تكفي، بالتأكيد، للإحاطة بمقومات النظام الصرفي للعربية، ولكنها تكفي لوضع المقدمات الأولى لبرنامج بحث تفاضلي كفيّل بتقديم أجوبة طبيعية عن أسئلة طبيعية يطرحها الإخراج الصوتي لهيكلة الكلمات في العربية وفي غير العربية.

المراجع العربية

- الاستراباذي رضى الدين: شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت 1982.
- الأزرق نورة (2004): الجنس والعدد في الاسم بأمازيغية الريف: مقاربة في إطار نظرية المفاضلة. أطروحة لنيل الدكتوراه، وحدة التكوين والبحث في اللسانيات العربية والحامية السامية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- ابن جني عثمان أبو الفتح: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (بدون تاريخ).
- ابن جني عثمان أبو الفتح: المنصف لكتاب التصريف. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة البابلي الحلبي، القاهرة، 1954.

ابن جني عثمان أبو الفتح: سر صناعة الإعراب. تحقيق حسن هندلاوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1993.

تورابي عبد الرزاق (2015): صرف – تركيب اللغة العربية: دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
الزهير عبد المجيد (2000): "فونولوجيا أحرف العلة في العربية". (مقال مرقون، 64 صفحة)، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.

الزهير عبد المجيد (2005): التوافق الفونولوجي في العربية الفصحى، مبادئ التمثيل والمفاضلة. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات العربية والحامية السامية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.

الزهير عبد المجيد (2015): المفاضلة الصيائية في الصرافة العربية. ورقة قدمت ضمن وقائع الندوة الدولية "التراث اللغوي ودوره في بناء تصور لساني حديث". كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، 22- 23 أبريل 2015.

الزهير عبد المجيد (2016): "الهندسة الصيائية في القرابة الأفرسيوية". اللغات واللسانيات، ع. 37، ص. 1- 28.

الزهير عبد المجيد (2017): حوسبة الصفات الفونولوجية: قيود المفاضلة وأوجه التخصيص. ورقة قدمت ضمن وقائع اليوم الدراسي: "اللسانيات الحاسوبية في المغرب: واقع وآفاق". جامعة القاضي عياض، مختبر تحليل الخطاب وأنساق المعارف، الكلية المتعددة التخصصات أسفي، 18 أبريل 2017.

الزهير عبد المجيد (قيد الإعداد): "تفاضل الأشكال التمثيلية في تضعيف الجذور الثنائية". جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكادير.

الشايب فوزي (1989): تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989.

الشايب فوزي (2004): أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد.

المدلاوي محمد (2002): "نحو تدوين الآداب الشفهية المغربية في إطار تطوير الحرف العربي الموسع". (مقال مرقون، 34 صفحة)، جامعة محمد الأول، كلية الآداب-وجدة. صدر في: الأمثال العامية في المغرب: تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2003.

المدلاوي محمد (2012): رفع الحجاب عن مغمور الثقافة والآداب، مع صياغة لعروضي الأمازيغية والملحون. منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

المراجع الأجنبية

- Alderete, J. (1997). "Dissimilation as Local Conjunction". In Kusumoto, Kiyomi (ed.). *Proceedings of the North East Linguistics Society* 27:17-32. Amherst, MA.
- Archangeli, D. (1997). "Optimality Theory: An Introduction to Linguistics in the 1990's". In Archangeli D. et T. Langedoen (ed.). *Explaining Linguistics, Optimality Theory, an Overview*. Oxford: Blackwell.
- Archangeli, D. & Douglas, P. (1992). *Grounded Phonology*. ms. University of Arizona and University of British Columbia.
- Bensoukas, K. (2001). Stem Forms in the Nontemplatic Morphology of Berber. Doctorat d'état thesis, Mohamed V University, Department of English, Rabat.
- Bensoukas, K. (2014). *Featural dissimilation in Tashlhit, Avoiding the Repetition of [Labial] and [Round]*. Publications of the Faculty of Letters and Human Sciences-Rabat. Serie: Theses & Memoirs, n. 72.
- Benua, L. (1997). *Transderivational Identity: Phonological Relations Between Words*. University of Massachusetts, Amherst.
- Boudlal, A. (2018). "Labial Dissimilation as an Amazigh Substratum in Moroccan Arabic". *The International Journal of Arabic Linguistics (IJAL)*, Vol.4, No.1 2018, pp.10-38.
- Brame, M. K. (1970). Arabic Phonology: Implications for Phonological Theory and Historical Semitic. PhD. Dissertation, Massachusetts Institute of Technology.
- Burzio, L. (1998). "Multiple Correspondence". *Lingua*, 104, 79-109.
- Baye, P. (2011). "Derivations". In Nancy C. Kula, Bert Botma and Kuniya Nasukawa (eds.). *The Continuum Companion to Phonology, Chapter 6*, 135-173. London / New York: Continuum International Publishing Group.
- Dell, F. & M. Elmedlaoui (1985). "Syllabic Consonants and Syllabification in Imdlawn Tashlhit Berber". *Journal of African Languages and Linguistics*, 7, 105-130.

- Dell, F. & M. Elmedlaoui (2002). *Syllables in Tashlhiyt Berber and in Moroccan Arabic*. The Kluwer International Handbooks in Linguistics, vol. 2. Dordrecht / Boston / London : Kluwer Academic Publishers.
- Ech-Charfi, A. (2018). "The Politics of Language Standardization and the Nature of Classical Arabic". *Folia Orientalia LV*, 63-81.
- Goldsmith, J. A. (1976). *Autosegmental Phonology*. Indiana University Linguistic Club, Cambridge: Basil Blackwell..
- Guerssel, M. (2014). « On the Licensing of Glides ». in Sabrina Benjaballah, Noam Faust, Mohamed Lahrouchi and Nicolas Lampitelli (eds.). *The Form of Structure and the Structure of Form, Essays in honor of Jean Lowenstamm. Language Faculty and Beyond, Internal and External Variation in Linguistics*, 12.85-101. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company,.
- Guerssel, M. & J. Lowenstamm (1990). « The Derivational Morphology of Classical Arabic Verbal System ». ms. *Université de Québec à Montréal, Université Paris 7*.
- Kager, R (1999). *Optimality Theory*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Katamba, F. & J. Stonham (2006). *Morphology*. Modern Linguistics Series, 2nd edition, London: Palgrave Macmillan.
- Kaye, J. & J. Lowenstamm (1984) : «De la Syllabicit   ». in Fran  ois Dell, Daniel Hirst and Jean-Roger Vergneaud (eds.). *Forme Sonore du Langage*, 123-151. Paris: Hermann.
- Kihm, A. (2014) : « On Templates ». in Sabrina Benjaballah, Noam Fost, Mohamed Lahrouchi and Nicola Lampitelli (eds.). *The Form of Structure and the Structure of Form, Essays in honor of Jean Lowenstamm. Language Faculty and Beyond, Internal and External Variation in Linguistics*, 12. 235-252. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
- Kurisu, K. (2001). The Phonology of Morpheme Realization. Doctoral dissertation. University of California, Santa Cruz.
- Kurisu, K. (2016). « Subtractive Morphology as Evidence For Parallelism ». in Kyeong-min et al. (eds.). *Proceedings of the 33rd West Coast Conference on Formal Linguistics*, 246-255. Somerville, MA.
- McCarthy, J. J. (1979). Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology. Ph.D dissertation: Massachusetts Institute of Technology.

- McCarthy, J. J. (1981). "A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology". *Linguistic Inquiry*, 12, 373-418.
- McCarthy, J. J. (2001): "Some Recent Developments in Optimality Theory: Prosodic Templates". Handout delivered at Med V University Phonology Workshop. Rabat.
- McCarthy, J. J. (2002). *A Thematic Guide to Optimality Theory*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McCarthy, J. J. (2005). "The Length of Stem-Final Vowels in Colloquial Arabic". *ms.* University of Massachusetts-Amherst. Available on : http://works.bepress.com/john_j_mccarthy/49/.
- McCarthy, J. J. (2007). "What Is Optimality Theory ?". *Language and Linguistics Compass* 1/4, 260-291.
- McCarthy, J. J. (2010). « Studying Gen ». University of Massachusetts-Amherst, Linguistics Department Faculty Publication Series. Paper 77.
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1986). « Prosodic Morphology ». *ms.* University of Massachusetts, Amherst and Brandeis University.
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1990). « Prosodic Morphology and Templatic Morphology ». *ms.* University of Massachusetts, Amherst and Brandeis University. [Published in M. Eid and J. McCarthy (ed.). *Perspectives on Arabic Linguistics : Papers from the Second Symposium*, 1-54. Amsterdam: Benjamins].
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1993 a). Prosodic Morphology I : Constraint Interaction and Satisfaction. *ms.* University of Massachusetts, Amherst and Rutgers University.
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1993 b) : « Generalized Alignment ». in Booij G. and J. van Marle (ed). *Yearbook of Morphology*, 79-153. Dordrecht : Kluwer.
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1994). « The Emergence of the Unmarked : Optimality in Prosodic Morphology ». *North East Linguistic Society* 24, 333-379.
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1995). Faithfulness and Reduplicative Identity. *ms.* University of Massachusetts, Amherst and Rutgers University. [J. Beckman et al. (eds.). *Occasional Papers in Linguistics* 18 : *Papers in Optimality Theory*, 249-384].
- McCarthy, J. J. & A. Prince (1999). « Faithfulness and Identity in Prosodic Morphology ». in Kager R., Van der Hulst and W. Zonneveld (ed). *The Prosody-Morphology Interface*, 218-309. Cambridge: Cambridge University Press.

- Paradis, C. (1988). «On Constraints and Repair Strategies». *The Linguistic Review* 6 : 71-97.
- Pater, J. (2012). «Serial Harmonic Grammar and Berber Syllabification ». in T. Borowsky et al. (ed.). *Prosody Matters: Essays in Honor of Elisabeth Selkirk*, 42-72. London: Equinox Press.
- Prince, A. & P. Smolensky (1993/2004). *Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar*. Malden, MA and Oxford, UK : Blackwell.
- Prince, A. & P. Smolensky (2002). « Optimality Theory in Phonology ». *ms.* Available on roa.rutgers.edu.
- Rosenthal, S. (1997/2013). Vowel/Glide Alternation in a Theory of Constraint Interaction. Edited by Laurence Horn, Yale University, A Garland Series. London and New York: Routledge.
- Russell, K. (1997). “Optimality Theory and Morphology”. In Diana Archangeli and D. Terence Langendoen (eds.). *Optimality Theory: An Overview*. Explaining Linguistics Series 1, Blackwell Publishers.
- Selkirk, O. E. (1980). “The Role of Prosodic Categories in English Word Stress”. *Linguistic Inquiry* 11, 563-605.
- Selkirk, O. E. (1993). “[Labial] Relations” . *ms.* University of Massachusetts, Amherst.
- Watson, J. C. E. (2002): The Phonology and Morphology of Arabic. In *The Phonology of the World's Languages*. Oxford: Oxford University Press.
- Watson, J. C. E. (2007). “Syllabification Patterns in Arabic Dialects: Long Segments and Mora Sharing”. *Phonology* 24: 335-356.